الأمم المتحدة

E/CN.18/2013/12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 January 2013
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

الدورة العاشرة

اسطنبول، تركيا، ٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*

وسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات

تقرير عن الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية المعني بتمويل الغابات

موجز

عملا بالفقرة ٢ من القرار المتعلق بوسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، الذي اتخذ في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (انظر الفقرة ٣ من الوثيقة E/2009/118-E/CN.18/SS/2009/2)، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية اجتماعين، أحدهما قبل انعقاد الدورة التاسعة للمنتدى والآخر قبل انعقاد دورته العاشرة. وقد عُقد الاجتماع الأول لفريق الخبراء في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في نيروبي. وعُقد الاجتماع الثاني للفريق في الفترة من ١٤ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في فيينا. وتضم هذه الوثيقة تقريرا عن الاجتماع الثاني يُقدَّم إلى المنتدى في دورته العاشرة لكي ينظر فيه.

* E/CN.18/2013/1.

010313 260213 13-22119 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – معلومات أساسية

١ – في الفقرة ١ من القرار المتعلق بوسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات الذي اتخذ في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، قرر المنتدى إنشاء فريق خبراء حكومي دولي مخصص مفتوح باب العضوية معني بتمويل الغابات بغية تقديم مقترحات بشأن استراتيجيات لحشد الموارد من جميع المصادر لدعم تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، وتنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، بما في ذلك جملة أمور منها تعزيز وتحسين فرص الحصول على الأموال وإنشاء صندوق تبرعات عالمي للغابات، مع مراعاة مسائل منها نتائج استعراض المنتدى لأداء العملية التيسيرية وآراء الدول الأعضاء واستعراض أدوات التمويل وعملياته ذات الصلة بالإدارة المستدامة للغابات. وفي إطار الفقرة ٢ من القرار، يقدم فريق الخبراء توصياته النهائية بشأن تمويل الإدارة المستدامة للغابات في الدورة العاشرة للمنتدى، التي ستعقد من ٨ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في اسطنبول، تركيا.

ثانيا – المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف – مكان انعقاد الاجتماع ومدته

٢ – عُقد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص في فيينا، من ١٤ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

باء – افتتاح الاجتماع

٣ – افتتح الاجتماع السفير ماشاريا كاماو، الرئيس المشارك للاجتماع الأول لفريق الخبراء الذي عُقد في نيروبي من ١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

جيم – انتخاب الرئيسيْن المشاركين

٤ – بعد انتهاء السفير كاماو من ملاحظاته الافتتاحية، دعا الخبراءَ إلى أن ينتخبوا رسمياً المرشحين اللذّين تمت تسميتهما، وهما يان هينو (فنلندا) وباولينو فرانكو دي كارفالهو نيتو (البرازيل)، رئيسين مشاركين للاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص. وقد انتخب الفريق المرشحَيْن بالتزكية.

دال- الملاحظات الافتتاحية

٥ - أدلى أيضا بملاحظات افتتاحية، السيد ماريو روواليس، رئيسُ مكتب الدورة العاشرة، والسيد يان هينو، الرئيسُ المشارك للاجتماع الثاني للفريق، والسيدة جان ل. ماكالباين، مديرةُ منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

٦ - وأوضح السيد دي كارفالهو نيتو، الرئيسُ المشارك للاجتماع الثاني، تنظيم أعمال الاجتماع.

هاء- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

٧ - تم إقرار جدول الأعمال (E/CN.18/AEG/2013/1) وبرنامج العمل. وأشير إلى أنه لن يجري التفاوض على وثيقة ختامية بل إن الرئيسين المشاركين سيعدان موجزا للمناقشات يُرفق بتقرير الاجتماع (انظر مرفق هذا التقرير).

٨ - وعرضت أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الوثائق ذات الصلة بالدورة، وعُمم قرصٌ مدمج على جميع الخبراء يضم جميع وثائق المنتدى ذات الصلة بتمويل الغابات التي صدرت منذ الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة. ويمكن الاطلاع على الوثائق أيضا على الموقع الشبكي للمنتدى في العنوان التالي: www.un.org/esa/forests/adhoc.html.

واو - مهام فريق الخبراء المخصص المفتوح باب العضوية

٩ - لاحظ فريق الخبراء أن المنتدى قرر، في الفقرة ٢ من القرار الذي اتخذه في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار دورته التاسعة، أن يجتمع الفريق قبل انعقاد الدورتين التاسعة والعاشرة، وأن يقدم تقريرا أوليا إلى المنتدى خلال دورته التاسعة وتوصيات نهائية في دورته العاشرة لكي ينظر ويبتّ فيها. وأشار الفريق أيضا إلى أن مهامه ترد في الفقرة ١ من ذلك القرار؛ كما ترد في الفقرة ١ من هذا التقرير.

زاي - الحضور والمشاركة

١٠ - ضم فريق الخبراء أكثر من ١٥١ خبيرا من ٧٥ بلدا و ٢٣ من المنظمات والعمليات الإقليمية والدولية، علاوة على المجموعات الرئيسية والخبراء المستقلين. وإضافة إلى ذلك، شارك في الحضور الخبراء الذين عينتهم المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال

الغابات[1] والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، والعمليات الإقليمية والمجموعات الرئيسية وكذلك الخبراء المستقلون.

١١ - ويمكن الاطلاع على قائمة المشاركين الكاملة على الرابط التالي: http://www.un.org/esa/forests/adhoc.html.

ثالثا - مسائل مطروحة لنظر منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات فيها

١٢ - يرد رفق هذا التقرير الموجزُ الذي أعده الرئيسان المشاركان عن المناقشات التي عُقدت في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء، بما في ذلك خياراتهما المتعلقة بالتوصيات، وهو الموجز المقدم لكي ينظر فيه المنتدى في دورته العاشرة. وقد اعتمد فريق الخبراء هذا التقرير في جلسته العامة الختامية المنعقدة في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. كما أحاط الفريق علما في اجتماعه الثاني بالموجز المقدم من الرئيسين المشاركَين وخيارات التوصيات التي أعدّاها (انظر مرفق هذا التقرير).

رابعا - اختتام الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص

١٣ - خلال الاجتماع الختامي، شكر الرئيسان المشاركان الخبراء على مشاركتهم الفعالة في مناقشات الفريق. وأعربا أيضا عن ارتياحهما لنتائج الاجتماع، ووجها الشكر إلى مكتب الدورة العاشرة للمنتدى وإلى الأمانة لتنظيمهما الاجتماع الثاني ببرنامج ديناميكي مكّن الحاضرين من إجراء مناقشات تفاعلية. وحثّ الرئيسان المشاركان جميع البلدان والمنظمات والمجموعات الرئيسية على مواصلة المشاركة والتعاون في إطار الدورة العاشرة حيث ينبغي اتخاذ قرار بشأن تمويل الإدارة المستدامة للغابات مع مراعاة نتائج اجتماع الفريق. ثم أعلن الرئيسان المشاركان اختتام الاجتماع الثاني، وأعرب الخبراء عن امتنانهم للرئيسين المشاركين بالتزكية.

(١) الشراكة التعاونية في مجال الغابات هي ترتيب طوعي بين ١٤ منظمة وأمانة دولية لها برامج هامة بشأن الغابات، ويتمثل هدفها في دعم عمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وأعضاء الشراكة التعاونية هم: مركز البحوث الحرجية الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومرفق البيئة العالمية، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمركز العالمي للحراجة الزراعية، والبنك الدولي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

المرفق

الموجز المقدم من الرئيسين المشاركين عن المناقشات التي جرت خلال الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية المعني بتمويل الغابات

ألف - الجلسة الافتتاحية

١ - أكد السفير ماشاريا كاماو، الرئيسُ المشارك للاجتماع الأول لفريق الخبراء المخصص المعني بتمويل الغابات الذي عُقد في نيروبي من ١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، على نجاح الاجتماع المذكور حيث أدى التبادل الصادق للآراء إلى توصيات مثمرة مما وضع أساسا لأنشطة إضافية تنفذ فيما بين الدورات نُصّ عليها في القرار الذي اتخذه المنتدى. وأكد السفير أيضا على التقدم المحرز منذ الاجتماع الأول في مجال تحسين الفهم بشأن مسائل تمويل الغابات، ودعا إلى المشاركة البناءة خلال الاجتماع الثاني للفريق المخصص.

باء - انتخاب الرئيسين المشاركين للاجتماع الثاني للفريق المخصص

٢ - دعا السفير كاماو الخبراء إلى انتخاب الرئيسين المشاركين المرشحين. وبعد إتمام الانتخاب، قام السيد يان هينو، الرئيس المشارك للاجتماعين الأول والثاني، بتوجيه الشكر إلى السفير كاماو وأكد أهمية مساهمته في إنجاح الاجتماع الأول. ثم دعا السيد هينو رئيسَ مكتب الدورة العاشرة للمنتدى، السيد ماريو روواليس، إلى الإدلاء بملاحظاته الافتتاحية.

٣ - فقدم السيد روواليس ملخصا للغرض من عقد الاجتماع الثاني، وعرَض لمحة عامة عن التقدم المحرز منذ الاجتماع الأول الذي أولى فيه المنتدى بالغ الاهتمام إلى تمويل الغابات وإلى أهمية الغابات بالنسبة للناس. ويعزى هذا التقدم إلى مبادرات منها على سبيل المثال الدراسة التي أصدرها الفريق الاستشاري المعني بالتمويل عام ٢٠١٢ بشأن تمويل الغابات، ومبادرة الشراكة التعاونية في مجال الغابات التي تقودها المنظمات المعقودة في روما في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وحلقات العمل الأقاليمية الست المعقودة في إطار مشاريع العملية التيسيرية. وأكد السيد روواليس أن أهداف الاجتماع الثاني كانت عنصرا استراتيجيا حاسما من عناصر العمل المتعلق بتمويل الغابات الذي يسبق انعقاد الدورة العاشرة للمنتدى، وشدّد على أهمية الفرصة التي يوفرها هذا الاجتماع في إطار صيغة المناقشات التفاعلية. ثم اختتم حديثه قائلا إن نتائج الاجتماع الثاني ستصدر في شكل موجز يسلط الضوء على المناقشات وليس في وثيقة ختامية يتم التفاوض بشأنها.

٤ - وذكّر السيد هينو الخبراء بالقرار المتخذ في الجلسة الاستثنائية للدورة التاسعة الذي أرسى الأساس للاجتماع الثاني. وأشار إلى الأنشطة العديدة المنفذة فيما بين الدورتين منذ اختتام الاجتماع الأول، بما في ذلك حلقات العمل الست المعقودة في إطار العملية التيسيرية، والمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية وأعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، والدراسة الصادرة عن الفريق الاستشاري المعني بالتمويل، وأعمال المبادرة المنفذة بقيادة المنظمات في إطار الشراكة التعاونية في مجال الغابات. وقد تمخضت تلك الأنشطة عما يزيد على ١ ٠٠٠ صفحة من التقارير بشأن تمويل الغابات. وتطرق السيد هينو أيضا إلى بعض المنشورات الصادرة عن منظمات أخرى[أ]. وأشار إلى أن تلك المبادرات أدت إلى تلقي الاجتماع الثاني توصياتٍ إيجابية نابعة من الواقع تتخذ الطلب أساسا لها وتنتهج منحى عمليا.

٥ - وقدمت السيدة جان ل. ماكالباين، مديرة أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، استعراضا عاما عن عمل المنتدى في مجال تمويل الغابات في السنوات الأربع السابقة. وأوضحت كيف قام المنتدى بتيسير الحوار وتبادل المعلومات والتحليل بشأن المسائل المتصلة بالغابات والتنمية الاقتصادية وتمويل الغابات. وقد أدى هذا إلى تعميق الفهم لتعقيدات التنمية الاقتصادية وتمويل الغابات، وأفضى إلى تعاون لم يسبق له مثيل فيما بين الدول الأعضاء والجهات المعنية وأعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات. وقدمت مديرة الأمانة العناصر الرئيسية الثلاثة للعمل، وهي: الدراسة التي أعدها الفريق الاستشاري المعني بالتمويل التابع للشراكة التعاونية في مجال الغابات في عام ٢٠١٢ بشأن تمويل الغابات؛ واجتماعات الخبراء المعقودة في إطار العملية التيسيرية؛ والدراسات المتعلقة بالغابات والتنمية الاقتصادية. وتشمل الدراسة التي أعدّها عام ٢٠١٢ الفريق الاستشاري التابع للشراكة التعاونية في مجال الغابات تحليلات بشأن تمويل جميع أنواع الغابات من جميع المصادر وعلى جميع المستويات، وتبحث في الصلة بين الغابات من جهة والمسائل والقطاعات الأخرى من جهة أخرى والعلاقة بينها. وتتضمن أيضا أمثلة وقصص نجاح يمكن تكرارها في أماكن أخرى. وقالت إن الاجتماعات الستة المعقودة في إطار العملية التيسيرية نظمتها أمانةُ المنتدى وشارك فيها أكثر من ١٢١ بلدا و ٢٠ من المنظمات الدولية والإقليمية والبلدان المانحة علاوة على المجموعات الرئيسية. واستجابة للنهج الاستراتيجي الذي يعتمده المنتدى لربط أنشطته بالنتائج التي توصلت إليها الدراسات التحليلية بشأن تمويل الغابات، جرى تنظيم اجتماعات

(أ) انظر: Dominic Elson, *Guide to investing in locally controlled forestry* (Growing Forest Partnership, London, 2012)؛ و Good Business: *Making Private Investments Work for Tropical Forests*, Alexander Asen et al. (eds.) (European Tropical Forest Reasearch Network, 2012, Wagenigen, the Netherlands).

للعملية التيسيرية لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، والقارة الأفريقية، وأقل البلدان نموا. ووجهت مديرة الأمانة الشكر إلى المملكة المتحدة وألمانيا ومرفق البيئة العالمية على الدعم المالي السخي المقدم لاجتماعات العملية التيسيرية. وذكرت أن أمانة المنتدى أصدرت ثلاث دراسات أساسية بشأن الغابات والتنمية الاقتصادية، وهي: (أ) المساهمات الاقتصادية للغابات؛ (ب) الغابات والروابط بين القطاعات المتعددة؛ (ج) الخيارات المستقبلية المتغيرة وإسهامات الغابات. وتوفر تلك الدراسات أحدث البحوث والأفكار عن المسائل ذات الصلة بالموضوع الرئيسي في الدورة العاشرة للمنتدى، وتعمِّق من فهم الروابط والعلاقات الموضوعية من حيث صلتها بالإجراءات المتخذة في مجال تمويل الغابات. وفي حين يصعب تحليل التقييم المنهجي لكامل القيم والمساهمات المنبثقة عن الغابات، النقدية منها وغير النقدية والسوقية وغير السوقية، بسبب الافتقار إلى البيانات، تبين الدراسات أن المنافع الاقتصادية المتصلة بالغابات لا تُقيّم على النحو الواجب وتحجبها قيمٌ أخرى منبثقة عن القطاع.

٦ - وقام السيد باولينو فرانكو دي كارفالهو نيتو، الرئيس المشارك للاجتماع الثاني، بشرح تنظيم الأعمال، لافتا إلى أن الاجتماع مقسم إلى جلسات عامة في الأيام الأول والثاني والخامس، وفريقي عمل متوازيين في اليومين الثالث والرابع. وأضاف أن اليوم الأول سيكون مخصصا للعروض المقدمة عن دراسة الفريق الاستشاري المعني بالتمويل، والمبادرة التي تقودها المنظمات التابعة للشراكة التعاونية في مجال الغابات، والعملية التيسيرية. وسيركز اليوم الثاني على نتائج الدراسات التي كلِّف بها المنتدى، قبل الانتقال إلى عرض للتجارب القطرية ثم كلمتين يدلي بهما متحدثان رئيسيان. وسيتمكن الخبراء من التفاعل عن طريق المشاركة في جلسات للأسئلة والأجوبة. وفي اليومين الثالث والرابع، سينظر الفريق العامل ١ في إجراءات تمويل الغابات على الصعيد الوطني، في حين سيركز الفريق العامل ٢ على الإجراءات على الصعيدين الإقليمي والدولي. وسيجتمع المشاركون يوم الجمعة لمناقشة التقرير المتعلق بالاجتماع الثاني واعتماده وللإحاطة علما بموجز الرئيسين المشاركين، ولكن دون إجراء مفاوضات فعلية.

٧ - وقام السيد حسين معيني - معبودي، من أمانة المنتدى، بتقديم قائمة الوثائق وهي: E/CN.18/AEG/2013/1 (جدول الأعمال المؤقت والشروح)؛ و E/CN.18/AEG/2013/BP.1 (تجميع للإسهامات الفنية المقدمة من الحكومات بشأن تمويل الغابات)؛ و E/CN.18/AEG/2013/2 (الموجز الذي أعده الرئيسان المشاركان لاجتماع المبادرة المعنية بتمويل الغابات التي تقودها المنظمات للشراكة التعاونية في مجال الغابات دعما لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات)؛ و E/CN.18/AEG/2013/INF/2 (مذكرة الأمانة العامة بشأن نتائج

مؤتمر ريو+٢٠، والتطورات الجارية في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥). وأضاف أن جميع الوثائق ذات الصلة بالاجتماع الثاني قُدِّمت للمشاركين على قرص مدمج (انظر: www.un.org/esa/forests/adhoc.html). وستنشر دراسة أثر سعر الكربون على تمويل الغابات على شبكة الإنترنت بحلول نهاية الأسبوع، ويجري وضع الصيغة النهائية لتقريري اجتماعي العملية التيسيرية المعقودَيْن بشأن تمويل الغابات في أفريقيا وأقل البلدان نموا.

٨ - وتوجه السيد هينو، الرئيس المشارك للاجتماع الثاني لفريق الخبراء، بالدعوة إلى الخبراء لكي يشاركوا مشاركة فعالة وبناءة في الاجتماع الثاني وشجعهم على تحديد الإجراءات والاستراتيجيات الرئيسية من أجل حشد التمويل لصالح الغابات. وشكر موظفي أمانة المنتدى على تنظيم الاجتماع، وكذلك المملكة المتحدة وفنلندا على دعمهما المالي السخي.

جيم - مهام فريق الخبراء المخصص

الفريق المعني بالنتائج الرئيسية للدراسة التي أجراها الفريق الاستشاري المعني بالتمويل في عام ٢٠١٢ بشأن تمويل الغابات

موجز العروض

٩ - قامت السيدة ماكالباين، مديرة أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، بدور الميسر لعرض الفريق، وقدمت لمحة عامة عن عمل الفريق الاستشاري المعني بالتمويل.

١٠ - وقدم السيد معيني - معبودي، من أمانة المنتدى، استعراضا عاما للعملية المتبعة في دراسة عام ٢٠١٢ التي أجراها الفريق الاستشاري عن تمويل الغابات، وعرَض توطئة لفصولها ومؤلفيها. وذكر أن الهدف الرئيسي من دراسة عام ٢٠١٢ هو توسيع وتحديث الدراسة التي قام بها الفريق الاستشاري المعني بالتمويل في عام ٢٠٠٨ في ضوء التطورات الجديدة. وقدم الفصل الأول الذي تناول كلا من التمويل الخاص والعام على الصعيدين الدولي والوطني. وقال إن التمويل الوطني للغابات يعتمد غالبا على التمويل الحكومي المحلي لأن نسبة ٨٠ في المائة من الغابات مملوكة للدول. وذكر أن نوع التمويل يختلف بين البلدان اعتمادا على هيكل الحكومة، ولكنه أضاف أن قطاع الغابات، في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، يواجه انخفاضا في المخصصات المالية المرصودة له من الميزانيات الوطنية. وفي ضوء ارتباط التمويل بالمساعدة الإنمائية الرسمية، قال السيد معيني- معبودي إنه تم بلوغ الهدف العالمي الرابع المتعلق بالغابات مع ازدياد المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل كبير ويرجع ذلك أساسا إلى التمويل المتوافر من خلال المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة

الغابات وتدهورها (REDD-plus)، إلا أنه استدرك قائلا إن هذا التمويل يركز على البلدان متوسطة الدخل ذات الغطاء الحرجي الكثيف، في حين يتناقص تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية المقدم للبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتمثلت النتائج الرئيسية للدراسة في أن الافتقار إلى البيانات يشكل تحديا وأنه من الضروري وجود شبكات منهجية شاملة ومنسقة لجمع البيانات عن تمويل الغابات، خاصة فيما يتعلق بتمويل القطاع الخاص واستثمارات قطاع الغابات المرتبطة بقطاعات أخرى. وبينما يتزايد تمويل الغابات على الصعيدين الوطني والدولي، يتفاوت التقدم المحرز باختلاف البلدان والمناطق. وأخيرا، أشار السيد معيني – معبودي إلى أن الاستثمارات في الكربون والأخشاب تعد الأكثر جذباً بالنسبة للتمويل الدولي العام والتمويل الخاص بنوعيه الوطني والدولي.

١١ – وأبرز السيد إيان جراي، من مرفق البيئة العالمية، احتياجات التمويل وثغراته في اتفاقيات ريو. وتساءل عن أسباب اعتبار بلدان عديدة أن موارد الإدارة المستدامة للغابات غير كافية. وعزا ذلك إلى عدم القدرة على إيضاح الإمكانات الكاملة للغابات ولا تدفقات الأموال القائمة بين الغابات والقطاعات الأخرى أو تحديدها كمياً، وإلى الاعتقاد السائد بين صانعي القرارات بأن الغابات لا تقدم إلا فرصة محدودة للتنمية المستدامة. وليس من السهل دائما استخلاص تمويل للغابات بين اتفاقيات ريو الثلاث. وأعطى السيد جراي لمحة عامة عن التمويل المرتبط بما يلي: (أ) التنوع البيولوجي؛ (ب) تغير المناخ (صندوق المناخ الأخضر، والصندوق الخاص لتغير المناخ، والصندوق الخاص لأقل البلدان نموا، وصندوق التكيف، وآلية التنمية النظيفة)، بما في ذلك المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD-plus) (برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وشراكة المبادرة المعززة، ومرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، وبرنامج الاستثمار في الغابات، وأسواق الكربون الطوعية، والمبادرات الوطنية والإقليمية)، التي تستفيد من قاعدة بيانات طوعية؛ (ج) تدهور الأراضي. ويسترشد مرفق البيئة العالمية بأهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا ويقدم التمويل لتنفيذها، وهو يموّل مشاريع الغابات منذ عام ١٩٩١. ويقدم التجديد الخامس لموارد مرفق البيئة العالمية مستوى لم يسبق له مثيل من التمويل المخصص للغابات (٥ بلايين دولار) وذلك عن طريق الحافز الجديد للإدارة المستدامة للغابات/المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. ورغم أن اتفاقيات ريو تعترف بأهمية الغابات وبتعدد منافعها وخدماتها ومنتجاتها وتوفر للغابات تدفقات تمويلية كبيرة، فمن الضروري تحديد كيفية تعامل هذا التمويل مع الإدارة

المستدامة للغابات. واختتم السيد جراي حديثه ملاحظاً أن التمويل القائم للإدارة المستدامة للغابات أقل من الطلب في حين لا تزال إمكانات إدرار الدخل غير مستغلة بالكامل. وأشار إلى أنه لا تزال هناك ثغرات كبيرة في المعلومات والبيانات، وإلى أن بناء القدرات في مجال تمويل الغابات أمرٌ لازم لتحسين الفهم بين الأطراف في قطاعي التمويل والغابات.

١٢ - وعرض السيد سفين والتر، من الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ملخصاً للعقبات الرئيسية التي تعوق تمويل الإدارة المستدامة للغابات. وأشار إلى أن محدودية تمويل الغابات لا تنجم عن قصور التمويل من حيث الحجم بل هي تعزى إلى الافتقار للقدرات والمعارف اللازمة لحشد الموارد المالية وتقييم الغابات بشكل سليم، وإلى ضعف البيئة التمكينية. وهناك قصور في المعرفة لدى صانعي القرارات الرئيسيين خارج قطاع الغابات، وضعف في الروابط مع القطاعات الأخرى، وقصور في التواصل بشأن أهمية الغابات ومنتجاتها، ونقص في البيانات المتعلقة بالمنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات. وأشار إلى الحاجة الواضحة إلى إثبات أهمية الغابات في التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالأطر السياساتية والتشريعية، غالبا ما تفتقر سياسات الغابات إلى الأهداف والأولويات، وكثيرا ما تفشل الحوارات والاستراتيجيات القائمة في تحديد الموارد المالية اللازمة أو المتاحة، في حين تكون السياسات المالية غير كافية ونظم حيازة الأراضي غير واضحة. وعلى المستوى دون الوطني، كثيرا ما تكون الجهات المعنية غير قادرة على تأمين التمويل لأنه يصعب توجيه الأموال إلى المستوى دون الوطني. ويصعب تسخير التمويل العام الخارجي نظرا لعدم توافر القدرات التقنية على الصعيد الوطني وتعقُّد إجراءات طلب التمويل والتأخر في تسليم الأموال. وبالنسبة للقطاع الخاص، ينظر إلى الاستثمارات في أحيان كثيرة على أنها عالية الخطورة ومن النادر أن تعتبر الغابات كفالة. وبالتالي يلزم البدء بتطبيق حوافز صريحة في هذا الصدد. وجملة القول إن التحدي الرئيسي يتمثل في حسن تعبئة التمويل، وليس في توفر الأموال فحسب.

١٣ - وأوجز السيد راو ماتا، من منظمة الأغذية والزراعة، الفصل الخامس من دراسة الفريق الاستشاري المعني بالتمويل الذي ركز على الأمثلة والمبادرات القطرية الناجحة. وأكد السيد ماتا أهمية الإشارة إلى التجارب الناجحة التي يمكن توسيعها و/أو تحسينها باعتبارها مصدرا لإتاحة الفرص في مجال تمويل الغابات. وقد جمع الفصلُ الخامس أمثلة من بلدان في قارات مختلفة تعدّ موطناً لأشكال متباينة تماما من النظم الإيكولوجية للأشجار والغابات، وشمل أيضا ١١ دراسة من دراسات الحالة الوطنية (الصين، والهند، وإندونيسيا، وبوتان، وكينيا، والبرازيل، والمكسيك، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وبوركينا فاسو، وزامبيا) ودراسة حالة إقليمية واحدة عن الجدار الأخضر الكبير. ويمكن من هذه الأمثلة الخلوص إلى عدد من

العناصر المشتركة: (أ) يمكن تحويل الأزمات إلى فرص؛ (ب) ينبغي إدخال الغابات والحراجة في صلب سياسات التنمية الريفية؛ (ج) ينبغي توفير أرضية متكافئة لجميع الجهات المعنية بالغابات؛ (د) ينبغي ضمان بيئة مواتية باعتبار ذلك أول خطوة لاجتذاب القطاع الخاص. أما عوامل التحفيز الأساسية فهي: قوة الدعم الحكومي والقيادة على أعلى المستويات؛ وقيام نظم الحكم الرشيد؛ وتوافر القدرات القوية ذات الكفاءة والمرونة في الميدان؛ والمشاركة القوية للمجتمع المحلي. واختتم السيد ماتا بيانَه بالحديث عن الدور الرئيسي الذي يمكن لمحفل تيسيري ولاستراتيجية لتمويل الغابات الاضطلاع به لضمان المزيد من الفعالية في تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات. وأوصى بإدراج استراتيجية وطنية لتمويل الغابات تتناول إدارة الأراضي أو الإدارة المستدامة للغابات لتكون إحدى متطلبات تعزيز الموارد المالية.

١٤ - وأشار السيد معيني - معبودي إلى إحراز تقدم كبير في تحسين إسهامات الغابات في التنمية المستدامة طويلة الأجل وفي تعزيز فهم أوسع للإدارة المستدامة للغابات. وتوصلت الدراسةُ إلى أن حشد الموارد لصالح الغابات على جميع المستويات يتطلب وجود بيئة مواتية واعترافا بالنطاق الكامل للسلع والخدمات الحرجية وتوافر أطر العمل المتكاملة مثل الاستراتيجيات الوطنية لتمويل الغابات. وشدد على أن تطبيق الصك المتعلق بالغابات هو أمر أساسي وأنه ينبغي اغتنام جميع الفرص لإنفاذ تطبيقه. واختتم كلمته بقوله إن إحراز مزيد من التقدم في مجال تمويل الغابات يتطلب استغلال كل الفرص والخيارات المتاحة على جميع المستويات، وتعزيز الآليات القائمة، وتخصيص صندوق واحد أو أكثر لمعالجة ثغرات الإدارة المستدامة للغابات.

موجز المناقشات التفاعلية

١٥ - شكر السيد دي كارفالهو نيتو الفريق على العروض التي قدمها وفتح الجلسة لتلقي الأسئلة. وخلال المناقشة، اعتبر عمل الفريق الاستشاري المعني بالتمويل مثالا ممتازا لاشتراك منظمات وهيئات في تقديم خدمة ما. وذكر خبير أن الفريق العامل المعني بأهداف التنمية المستدامة جار إنشاؤه وأن المنتدى ينبغي أن يعمل على ضمان إدراج أهداف للتنمية المستدامة خاصة بالغابات. وأبرز المذكرة الإعلامية الصادرة عن الأمانة بشأن مؤتمر ريو+٢٠ التي تربط جميع تلك المسائل والورقة التي يزمع الأمين العام تقديمها عن أهداف التنمية المستدامة. وورد اقتراح آخر بتعزيز وظيفة الشراكة التعاونية في مجال الغابات لتقوم بإنتاج وإيصال المعلومات المجمَّعة المتعلقة باستثمارات الغابات وخدمات النظم الإيكولوجية للغابات والخدمات المنتجة، والتي تشير إلى كيفية تحقق النتائج إما عن طريق التدابير الجماعية أو التدابير الوطنية أو من قبل الجهات المعنية. وسلط الضوء على التحول السكاني إلى المراكز

الحضرية الذي سيحدث بحلول عام ٢٠٥٠، الأمر الذي سيتطلب نهجا متكاملا لإنتاج الأغذية وتغيير استخدام الأراضي ولإدارة الأراضي واستخدام الغابات والاستخدام المستدام للأراضي. ويشار كذلك إلى أن محافل أخرى اعترفت بالفعل بقضايا الحوكمة مثل الحقوق والمسؤوليات المتعلقة بالغابات، وينبغي على المنتدى أن يأخذ ذلك في الاعتبار. وورد اقتراح بأن تُوصَى الدول الأعضاء في الدورتين العاشرة والحادية عشرة للمنتدى بالموافقة على وضع استراتيجية للغابات تشمل حشد الموارد لأغراض التمويل والاستثمار. وذُكر أنه مما يثير الدهشة أن يفيد التقرير بأن الانتكاس الاقتصادي العالمي لم يؤثر على الغابات. وكان الرد على ذلك أن الأرقام تشير إلى المساعدة الإنمائية الرسمية وليس إلى جميع أشكال التمويل. وطرح سؤال عما إذا كانت توجد آليات للإدارة المستدامة للغابات تشبه آليات التمويل الدولية لصالح البلدان المثقلة بالديون. وأثيرت تساؤلات أخرى عن الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وعن الحوافز التي تُمنح لتشجيع التمويل في مجال الغابات من قبيل الإعفاءات الضريبية. ولوحظ أن التقرير يفيد بأن البلدان يمكن أن تعمل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لتحديد مصادر التمويل المحتملة من خلال إقامة شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص ووضع استراتيجيات متكاملة. واعتبر التواصل وتبادل المعلومات مع القطاع الخاص أمرا ذا أهمية أساسية إذا أريد استكشاف الخيارات المتاحة من أجل تمويل الإدارة المستدامة للغابات. وفي كثير من الأحيان يمثل حجم المشروع مشكلة في إطار الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، وينبغي النظر في المشاريع الحرجية الصغيرة والمتوسطة. وأشير إلى ورود أمثلة لهذه الشراكات في الدراسة، كما أن دليل الشراكة التعاونية في مجال الغابات الذي يتناول تمويل الغابات يحتوي على أمثلة لكيفية تشجيع الاستثمارات من خلال الحوافز الضريبية وغيرها من أنواع الحوافز. وبالنسبة للاقتراحات العملية الرامية إلى تحسين قواعد البيانات الوطنية ومعالجة بعض الثغرات في البيانات مثل الثغرات مع القطاع الخاص، لوحظ أن المبادرة التي تقودها المنظمات توصي أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات بالعمل معا على إعداد نظام متكامل لتوليد البيانات بالتعاون مع البلدان؛ وترد في الدراسة قائمة بالآليات المختلفة لجمع البيانات. وفيما يتعلق بأنواع التمويل ومستوياته، جرى تأكيد أهمية القيم المختلفة للغابات، فضلا عن الدور الأساسي الذي تقوم به الحكومات في تمويل الغابات. وشدّد الحاضرون أيضا على ضرورة تمويل بناء القدرات على المدى القصير والمتوسط وتقديم الدعم للمجتمعات المحلية وتيسير الوصول إلى الصندوق القائم.

نتائج اجتماع المبادرة التي تقودها المنظمات في إطار الشراكة التعاونية في مجال الغابات

١٦ - قدم السيد روواليس والسيد روخاس، الرئيسان المشاركان لاجتماع المبادرة التي تقودها المنظمات المعقود في روما في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، لمحة عامة عن نتائج الاجتماع.

١٧ - وأوضح السيد روواليس أن تنظيم المبادرة التي تقودها المنظمات جاء استجابة لدعوتين وجههما المنتدى إلى الشراكة التعاونية في مجال الغابات، إحداهما في قرار الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة للمنتدى والأخرى في القرار المتخذ في الدورة التاسعة أيضا. وأكد أن المبادرة التي تقودها المنظمات عمقت الفهم لحالة تمويل الغابات والدراية بها، ووضّحت ووسّعت نطاق المعلومات الكفيلة بإجراء مناقشة تقوم على المعارف وعقد مفاوضات تستند إلى بيانات ذات موثوقية خلال الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص. ودعا المشاركين في ذلك الاجتماع إلى استخدام النتائج التي توصلت إليها المبادرة، وأعرب عن شكره لأمانة المنتدى ومنظمة الأغذية والزراعة لتنظيمهما المبادرة المذكورة.

١٨ - وقدم السيد روخاس لمحة عامة موضوعية عن اجتماع المبادرة التي تقودها المنظمات. فأشار إلى أن ١٥٠ خبيرا من ٦٩ بلدا و ٢١ منظمة إقليمية ودولية إضافة إلى المجموعات الرئيسية قد شاركوا فيه. وعلى الصعيد الوطني، كانت هناك دعوة إلى تعزيز الصلات بين القطاعات ووضع إطار مؤات لمؤسسات فعالة، اعترافا بأهمية التخطيط الحرجي على الصعيد الوطني وغيره من الاستراتيجيات وبناء القدرات من أجل الحصول على التمويل. وأقر المشاركون بالمساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها حافزا وتمويلا أوليا وشدّدوا على أهمية استعمال لغة أبسط لتحسين التواصل. وعلى الصعيد الدولي، أوكِلت لمرفق البيئة العالمية مهامٌ محددة. وتم التشديد على إيجاد عدة آليات مؤسسية، من قبيل إنشاء منابر لتنسيق عملية تمويل الغابات واستكشاف فكرة اللجوء لمؤسسات وشبكات وسيطة لتيسير الحصول على التمويل على مستويات مختلفة. وتشمل الفرص على الصعيد الوطني ما يلي: التوعية عن طريق توفير البيانات وتبادل المعلومات مع قطاعات أخرى. وعلى الصعيد الدولي، أوصت المبادرة التي تقودها المنظمات بالنظر في الجمع بين آليات تمويل مختلفة، ودراسة تأثير الفساد، والاعتراف بطبيعة القطاع الخاص العريضة والمتنوعة، وإيلاء اعتبار خاص لغابات الأراضي الجافة، وبضرورة تحسين فهم الإدارة المستدامة للغابات. وأقر الحضور بأن تمويل الغابات يتطلب الجمع بين تدابير مختلفة وإشراك جميع أصحاب المصلحة. ودُعي إلى استخدام قدرات

”خدمات الوساطة“ للعملية التيسيرية وتسخير إمكانات تمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ من أجل التوصل إلى قرار هادف يتخذ في الدورة العاشرة للمنتدى ووضع ترتيب دولي بشأن الغابات مستقبلا أثناء الدورة الحادية عشرة.

موجز المناقشات التفاعلية

١٩ - شملت التعليقات والاقتراحات المبداة ما يلي: الاستعانة بنتائج وتوصيات اجتماع المبادرة التي تقودها المنظمات الواردةِ في موجز الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء المخصص؛ وتوسيع النطاق المالي للإدارة المستدامة للغابات والأساس الذي تستند إليه وتحسين الإطار الاستراتيجي على الصعيد العالمي بناء على الولايات المنوطة بمختلف المؤسسات المالية المتعددة الأطراف فيما يتعلق بمسائل تمويل الغابات؛ ومراعاة نتائج عمليات أخرى مثل المناخ والتنوع البيولوجي يمكن أن تؤثر على العملية الحرجية. وأكد السيد روواليس أن المبادرة التي تقودها المنظمات قد برهنت على أنه من الممكن أن تعمل عدة وكالات ومنظمات متخصصة جنبا إلى جنب وأن تقوم بتجميع مساهماتها. وأشار السيد روخاس إلى أن الدعم الذي قدمته خمسة بلدان إلى المبادرة كان ذا أهمية حاسمة لنجاحها. وذكر أيضا أهمية تبسيط العمليات وتجميعها مشيرا في مثال على ذلك إلى الاستبيان المشترك بشأن بيانات الغابات. وأضاف أن الخطوة المقبلة ستكون ذات صلة بمؤشرات لتمويل الغابات وبالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. ورغم أن زيادة التمويل لحفظ التنوع البيولوجي لها أثر إيجابي على الإدارة المستدامة للغابات، فإن الشراكة التعاونية في مجال الغابات لم تُشرك، مع ذلك، في تحديد السبل التي يمكن أن تحسّن بها اتفاقيةُ التنوع البيولوجي عملية رصد الأموال اللازمة لتمويل الغابات. وأشار السيد دي كارفالهو نيتو إلى القرار المتخذ أثناء الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي القاضي بمضاعفة مجموع تدفقات الموارد الدولية المتصلة بالتنوع البيولوجي الموجهة إلى البلدان النامية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك بحلول عام ٢٠١٨، وأشار إلى أن هذا الأمر من شأنه أن يؤثر على المناطق المحمية والغابات. وقالت السيدة ماكالبين إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي قد اتخذ قرارا بشأن التعاون، وأشارت إلى أهمية التعاون بالنسبة لأعمال الشراكة التعاونية في مجال الغابات ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

الفريق المعني بنتائج اجتماعات العملية التيسيرية بشأن تمويل الغابات

٢٠ - أدار السيد بنيامين سينغر، من أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، العروض التي قدمها الفريق وقدم لمحة عامة عن العملية التيسيرية بشأن تمويل الغابات.

٢١ - وأوجزت السيدة كارولينا ليندروس، ممثلة شركة ”إيندوفور“ الاستشارية الفنلندية [Indufor]، نتائج الدراسات المتعلقة بتمويل الغابات في أفريقيا وأقل البلدان نموا. وقد شملت الدراسات ٥٤ بلدا وقُسّمت إلى ثماني ورقات هي كما يلي: ورقتان عن أفريقيا، وورقتان عن أقل البلدان نموا، وأربع دراسات حالة قطرية (جمهورية تترانيا المتحدة وأوغندا وتونس ونيبال). وقد جُمعت البيانات باستخدام أساليب مختلفة شملت استخراج البيانات وإجراء دراسة متعمقة لدراسات الحالة القطرية الأربع. وتعتمد الدراسات أساسا على البيانات الموجودة، وتركز إلى حد كبير على المساعدة الإنمائية الرسمية في قطاع الغابات. ويتبين في أفريقيا وأقل البلدان نموا حدوث هبوط تدريجي في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالغابات في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨، تلتها زيادة حادة في السنوات الأربع الماضية تُعزى أساسا إلى المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD-plus). بيد أن توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالغابات فيما بين البلدان ينطوي على اختلالات كبيرة حيث لا تحصل على الغالبية العظمى من الأموال إلا مجموعة صغيرة من البلدان في المرة الواحدة. وأسهم ظهور التمويل الذي توفره المبادرة المعززة في تفاقم ذلك الاتجاه. ومن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها تبين وجود عجز في تمويل الغابات على مستوى البحث والتطوير، واعتبار أسواق الكربون مصدرا واعدا للتمويل، والنمو السريع في الطلب المحلي على منتجات الغابات.

٢٢ - وقدّم السيد أويتوندي دجيوا، الرئيس المشارك لحلقة العمل الأولى عن تمويل الغابات في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، لمحة عامة عن النتائج الرئيسية التي توصلت إليها حلقتَا العمل المعقودتان في طهران في الفترة من ١٢ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وفي نيامي في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢. وقد جمعت الحلقتان ٣٥ بلدا من البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض و ١٢ منظمة إقليمية ودولية، وقدمتا التوصيات التالية: (أ) تنفيذ التدابير الرامية إلى التغلب على محدودية الإرادة السياسية الكفيلة بمعالجة مسألة تمويل الغابات وتبيان القيمة الكاملة للغابات في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض؛ (ب) تعزيز التعاون الشامل لعدة قطاعات من خلال توسيع دائرة الاهتمام بالغابات بما يتجاوز حدود القطاع، والتغلب على ضعف الحوار المشترك بين الوزارات المختلفة وبين القطاعات المختلفة؛ (ج) كفالة الإبقاء على استدامة تمويل الغابات في الأجل الطويل؛ (د) ضرورة استغلال المجموعة الكاملة للمنتجات والخدمات الحرجية، وبخاصة المنتجات الحرجية غير الخشبية، وذلك باعتبارها مصادر لتمويل الغابات؛ (هـ) لزوم أن تعالج التدابير المتخذة الدور الهام الذي يؤديه القطاع الخاص في تعبئة مزيد من التمويل والاستثمار في مجال الغابات؛ (و) الاعتراف بخصوصيات الغابات والأشجار المتواجدة خارج

نطاق الغابات في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، وبمواطن قوتها تحديداً؛ (ز) الترويج لأداء منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات دوراً تحفيزياً بطرق عدة؛ (ح) تعزيز أمانة عملية طهران المتعلقة بالبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، وبخاصة التوسع في تولّية البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض زمام العملية وزيادة مشاركتها فيها؛ (ط) إنشاء لجان اقتصادية إقليمية وتعزيز المنظمات الإقليمية مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل.

٢٣ - وأوجزت السيدة فندراني شلينغفورد، الرئيسة المشاركة لحلقة العمل الثانية عن تمويل الغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، النتائج التي توصلت إليها حلقتا العمل عن تمويل الغابات في تلك الدول، المعقودتان في ترينيداد وتوباغو في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢ وفي فيجي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢. وقد جمعت الحلقتان ٥٦ خبيرا من ١٢ من الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض. وشملت التوصيات الرئيسية مسائل شتى من بينها ما يلي: (أ) ضرورة الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض ومراعاتها؛ (ب) ضم الأشجار الموجودة خارج نطاق الغابات إلى موضوع تمويل الغابات والإدارة المستدامة للغابات؛ (ج) الاعتراف بأهمية القيم غير المالية للغابات وللمنتجات الحرجية غير الخشبية؛ (د) وضع استراتيجية اتصال تنقل القيم المتعددة التي تنطوي عليها الغابات والأشجار الموجودة خارج نطاق الغابات (القيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)؛ (هـ) تقديم التدريب الرامي إلى تحسين/تعزيز القدرات على الصعيد الوطني لإعداد مقترحات التمويل، وتنفيذ المشاريع، والرصد والتقييم؛ (و) معالجة الإجراءات البيروقراطية المرهقة للحصول على الأموال - تبسيط العمليات والإجراءات الإدارية للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (ز) إنشاء لجنة تنسيق وطنية من أجل تحسين التنسيق والتعاون بين البلدان والمنظمات الإقليمية التي جرى حثها على دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل الخبرات بشأن تمويل الغابات مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض؛ (ح) ضرورة أن تعمل الدول الأعضاء على تمكين الجماعات والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية عن طريق تيسير وتقديم البرامج والمشاريع والمبادرات المتعلقة بتمويل الغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض؛ (ط) تعزيز التعاون بين الوزارات عن طريق تشكيل لجنة يعيّنها مجلس وزاري لوضع ميزانية شاملة لعدة قطاعات وعدة مؤسسات.

٢٤ - وقدم السيد أوبون ساسو، الرئيس المشارك لحلقة العمل الثانية عن تمويل الغابات في أفريقيا وأقل البلدان نموا، لمحة عامة عن النتائج التي توصلت إليها حلقتا العمل بشأن تمويل

الغابات في أفريقيا وأقل البلدان نموا، المعقودتان في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في السنغال وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في كينيا. وقد انبثقت عن حلقتي العمل سبع مجموعات من التوصيات جاءت كما يلي: (أ) سعيا إلى تحسين التواصل بشأن أهمية الغابات بالنسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه البشري على الصعيد الوطني، توجد حاجة إلى تحسين المعرفة بما يتجاوز حدود قطاع الغابات والمساعدة الإنمائية الرسمية وإلى وضع استراتيجيات للترويج لإجراء تقييم كامل للنظام الإيكولوجي، مع التركيز على الأرقام الهامة التي ستؤثر في صانعي القرار، على النحو المعمول به الآن في برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ (ب) وضع استراتيجيات وطنية لتمويل الغابات تعزز تنويع مصادر التمويل وتحسن استغلال الفرص السانحة على صعيد القطاعات المتعددة وتشمل تأسيس صناديق وطنية؛ (ج) الاستناد إلى أوجه التآزر الإقليمي باتخاذ تجربة المنظمات دون الإقليمية بوسط أفريقيا كمثال على قصة من قصص النجاح؛ (د) التشجيع على زيادة التعريف بتأثير انعدام الاستقرار السياسي في تمويل الغابات، والتنسيق مع الوحدات المعنية بالأزمات لإدماج التدابير السريعة الأثر وربطها بصناديق الطوارئ المقدمة من المانحين؛ (هـ) دعوة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والشراكة التعاونية في مجال الغابات إلى تقديم المساعدة في تقييم جدوى تمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ في البلدان التي لم تستفد بعد من هذه المصادر؛ (و) إنشاء لجان تنسيق وطنية متعددة القطاعات مؤلفة من جهات تنسيق تابعة لأعضاء الشراكة التعاونية بهدف تحسين التنسيق بين المانحين ومراقبة وضع الاستراتيجيات الوطنية لتمويل الغابات وتنفيذها؛ (ز) دعوة أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات إلى تقديم يد المساعدة في بناء قدرات الجهات الوطنية صاحبة المصلحة على وضع مقترحات مشاريع صالحة للتنفيذ.

٢٥ - وأوجز السيد سينغر أهم الرسائل المستفادة من حلقات العمل الست التي عُقدت في إطار العملية التيسيرية، مصنفا إياها في أربع مجموعات رئيسية. أولا، مثلما تنبع الأسباب الرئيسية لإزالة الغابات من مصادر خارج قطاع الغابات نفسه، يمكن التوصل لعدد كبير جدا من الحلول لمسألة تمويل الغابات في إطار قطاعات أخرى غير الغابات. فثمة دعوة عامة إلى استكشاف وتحديد موارد تمويل الغابات من مصادر شاملة لعدة قطاعات، من قبيل (أ) الحراجة الزراعية (على سبيل المثال، بذرة الشيّا في بوركينا فاسو، والصمغ العربي في جميع أنحاء منطقة الساحل، والفواكه والثمار في الغابات ذات التنوع البيولوجي الزراعي في آسيا الوسطى)؛ (ب) الأمن الغذائي (مع اعتماد الملايين من الناس على الغابات كمصدر للفواكه والبروتينات من بين أغراض أخرى)؛ (ج) السياحة الإيكولوجية (ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية لكن ليس فيها وحدها)؛ والأخذ بالنُّهج المراعية للمعالم الطبيعية مثل

نهج ”من أعالي الجبال إلى أعماق البحار“، بالتشديد على سبل إسهام الغابات الواقعة قرب المناطق الساحلية في منع ظاهرة الإطماء والمساعدة في حماية الأرصدة السمكية (ومن ثم الأمن الغذائي) والشعاب المرجانية (ومن ثم السياحة الإيكولوجية)؛ (د) إعادة المعالم الطبيعية الحرجية إلى حالتها الأصلية (مع ما يزخر به هذا المجال من طاقات تكفل اجتذاب التمويل الدولي، مثلما هو الحال في الصين ورواندا). ثانيا، هناك حاجة إلى وضع تقديرات للقيمة الاقتصادية الكلية للغابات ولا سيما التركيز على تلك الأرقام الأقدر على إقناع صانعي القرارات (عدد الوظائف، والهكتارات المروية بفضل الغابات والإنتاج الزراعي، والوفورات المقدرة بملايين الدولارات المحققة من خلال الوقاية من الفيضانات). ويتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالفعل تنفيذ مشروع لمعالجة هذه المسألة. ثالثا، أعرب المشاركون في حلقات العمل عن ضرورة وضع استراتيجيات وطنية لتمويل الغابات تدعو إلى تنويع مصادر تمويلها (فبالجمع بين مصادر تمويل مختلفة يمكن التغلب على أوجه القصور التي يتسم بها كل منها). وأخيرا وليس آخرا، هناك دعوة إلى توخي سبل أكثر إنصافا في توزيع الأموال المرصودة لمواجهة تغير المناخ. فالدراسات تبين اختلالا قويا في توزيع تلك الأموال أو تركيزا شديدا لها في يد مجموعة قليلة من البلدان لا غير. ولذلك يتعين تقييم جدوى تمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ في البلدان التي لم تستفد من ذلك التمويل سوى بمقدار أقل حتى الآن، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض.

موجز المناقشات التفاعلية

٢٦ - أثار الحاضرون مسألة ما تواجهه البلدانُ حفيضة انبعاثات الكربون من صعوبات في الاستفادة من صناديق المناخ المركِّزة على تخزين ثاني أكسيد الكربون. ولوحظ أن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات قد أعد مقترحَ مشروعٍ يسعى إلى تقديم حلول أخرى للبلدان حفيضة انبعاثات الكربون. بيد أنه جرى توضيح أن المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها لا تقتصر على تخزين الكربون وأنها تنظر في الإدارة المستدامة للغابات. وإضافة إلى ذلك، أشير إلى إمكانية النظر في حالة البلدان ضمن مجموعات كوسيلة لبلوغ الكتلة الحرجة من الكربون وجعل التمويل لمواجهة تغير المناخ مجدياً اقتصاديا. واعتُبر التركيز على الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض توجها جديدا جيدا، وأن ثمة حاجة إلى توجيه التركيز إلى التعاون عبر القطاعات الذي ظهر كموضوع مشترك في إطار العملية التيسيرية. وفيما يتعلق بدور الغابات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأثر ذلك على تمويل الغابات، أشير إلى أن حلقة العمل المنعقدة في

ترينيداد صدرت عنها توصية تتعلق بتلك المسألة، ولكن لا يزال يجري إعداد ورقة بهذا الشأن للدورة العاشرة للمنتدى. وأفادت منظمة الأغذية والزراعة بأن انخفاض نصيب الغابات من الناتج المحلي الإجمالي ينبغي ألا يُعتبر أمرا مسلما به، إذ أن الحراجة نشاط اقتصادي هام في عالم يتجه إلى التحضر بشكل متزايد. فالآثار المضاعفة والعوامل الخارجية للغابات لم تُعرض بشكل ملائم. وأشارت منظمة الأغذية والزراعة أيضا إلى أنها مع مرفق البيئة العالمية تقدم الدعمَ إلى جميع البلدان المؤهلة في عملية صياغة مقترحات تمويل المشاريع، وإلى أنها وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعملان مع البلدان الصغيرة في مجال التمويل المتعلق بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وثمة تقدم في مجال ربط هذا التمويل ببرامج التكيف الوطنية. وطُرح سؤال عما إذا كانت حلقات العمل المتعلقة بتمويل الغابات قد شجعت على زيادات في التدفقات المالية من الصناديق المحلية. وذكَّر خبير آخر بقرار المنتدى بشأن تمويل الغابات الذي اعتبر بموجبه إنشاء صندوق عالمي للغابات أمرا ذا أولوية. وأشار إلى أهمية ذلك بالنسبة إلى الدورة الحادية عشرة للمنتدى فيما يتعلق بنظرها في حالة الصك غير الملزم قانونا وإمكانية استعراضه. وذكر أيضا المقترح المحدد لمجموعة الـ ٧٧ والصين كجزء من جمع المساهمات الحكومية. ولاحظ الرئيس المشارك أن هذه القضية سوف تولى العناية الواجبة في وقت لاحق خلال الاجتماع. وأشار السيد سينغر إلى أن الهدف الرئيسي لمشاريع العملية التيسيرية هو مساعدة البلدان النامية في تعبئة التمويل للغابات، ولكن هناك حاجة إلى الحصول على مزيد من البيانات أولا.

عروض عن الإجراءات المتعلقة بالغابات والتنمية الاقتصادية (الجزء الأول)

٢٧ - قدمت السيدة أوما ليلي، المستشارة المستقلة وكبيرة مستشاري البنك الدولي سابقاً، عرضا عاما لدراسة أساسية أُعدت للدورة العاشرة للمنتدى عن ”الأدوار المتغيرة للغابات وروابطها المتعددة القطاعات في سياق التنمية الاقتصادية“. وشملت مجالات التحليل الرئيسية العوامل المتعددة القطاعات المؤثرة في تغير الغابات (خسارة أو كسباً)، بما في ذلك إجمالي التغيير في استخدام الأراضي؛ وإمكانيات تسريع النمو الاقتصادي بالتزامن مع الإدارة المستدامة للغابات؛ والآثار المترتبة على الغابات في ضوء الاتجاهات الحالية والتاريخية في السياق الاقتصادي العالمي. وشددت المستشارة المستقلة على الحاجة إلى اتباع نهج متكامل متعدد القطاعات، ووضع السياسات المتعلقة بالمعالم الطبيعية، وإمكانيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في نقل المعارف وبناء القدرات استنادا إلى الخبرات الناجحة في مجال الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية في البلدان المتوسطة الدخل. وأشارت إلى أنه مع تسارع وتيرة العولمة، زادت التجارة العالمية في منتجات الغابات والمنتجات الزراعية، وهو ما أدى

بدوره إلى زيادة الحوافز الاقتصادية لإزالة الغابات. وإضافة إلى ذلك، أدت سياسات وإعانات الوقود الحيوي إلى زيادة الضغط على الغابات من خلال التغييرات في استخدام الأراضي. وأكدت المستشارة أن الضغوط السكانية، والتحضر، ونمو الدخول عوامل أدت إلى توسع أسواق الغذاء والسلع الزراعية والمعدنية مما شكّل ضغوطا إضافية على الغابات. ولاحظت أن الحد من فقدان الغابات والكسب المتزايد لمساحات الغابات على مدار العقدين الأخيرين تحققا بالرغم من تسارع معدلات النمو الاقتصادي العالمي. وقد حققت البلدان النامية هذه التطورات الإيجابية دون الكثير من التمويل الخارجي. وفي هذا السياق، أبرزت جهود البلدان المتوسطة الدخل، وقدمت أمثلة من البرازيل والصين والمكسيك وهي بلدان نفذت سياسات وبرامج لإدارة الموارد الطبيعية تستخدم نهجا متعدد القطاعات. وإضافة إلى ذلك، أشارت المستشارة إلى أن السنوات العشرين الأخيرة شهدت اتجاها لدراسة الغابات من خلال التركيز على عامل واحد – فكان يُنظر إليها في التسعينات من منظور التنوع البيولوجي الذي تحول الآن إلى الكربون وتغير المناخ. ولاحظت أن المؤسسات الضعيفة والإدارة السيئة تظل تمثل تحديات واسعة للغابات، وهي تحديات وثيقة الصلة بالسياق الوطني للإرادة السياسية وقاعدة المعلومات والمعارف وقدرات البلدان وتكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الأراضي.

موجز المناقشات التفاعلية

٢٨ - ذكر خبير أنه لا يؤمل الكثير من آلية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في ضوء التطورات الجارية على صعيد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأن العمل جارٍ عوضا عن ذلك على وضع آليات داخلية لتعويض الكربون والتبادل الطوعي للكربون. وفيما يتعلق بالحاجة إلى إصلاح السياسات والقوانين من أجل تعزيز الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، أشارت السيدة ليلي إلى أن تلك الآلية تحظى بالشعبية في كوستاريكا والمكسيك والصين. وفي الصين، كان ذلك نتيجة للتعامل مع إزالة الغابات بطريقة شاملة والإقرار بأن الفيضانات وحالات الجفاف في أواخر التسعينات نجمت عن الإزالة الكثيفة للغابات في مستجمعات الأمطار. وجرى التصدي لذلك بحظر قطع الأشجار واعتماد برامج للدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية في الصين. ومع هذا لم يكن هناك أدلة تُذكر على أن الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية كان له أي تأثير على الحد من إزالة الغابات والانبعاثات وتدفقات المياه، ربما لجدّة الكثير من تلك البرامج. وشدّدت السيدة ليلي على ضرورة اتباع النهُج القائمة على السياسات المتعلقة بالمعالم الطبيعية واستخدام الأراضي (مثل التخطيط المشترك بين القطاعات)، إذ أن المشكلات المتعلقة بالموارد الطبيعية

مترابطة ولا يمكن حلها بمعزل عن بعضها البعض. وعلاوة على الصين، تعمل المكسيك والبرازيل على اتباع النُهج المشتركة بين القطاعات. وقد أشير إلى أن أساس الحلول يكمن في توفير الظروف المواتية أكثر من تقديم التمويل. وبشأن كيفية انتقال المشتغلين بالحراجة إلى التعاون والتخطيط المشتركين بين القطاعات والتفاعل مع القطاعات الأخرى، قال الرئيس المشارك إن توافر الظروف المواتية أمر مهم ولكن ثمة حاجة أيضا إلى التمويل من أجل تحقيق ذلك. وقالت السيدة ليلي إن العوامل التي تدفع إزالة الغابات قوية إلى حد أنه لا يكفي النظر في السياسات المتعلقة بالغابات. ولاحظت أن دروس الماضي لم يُستفد منها مع الانتقال من التركيز على التنوع البيولوجي إلى التركيز على الكربون. وتتبع بلدانٌ نامية كثيرة نهجا متعدد القطاعات في ظل نموها السكاني السريع وتزايد التحضر فيها. ورأت أن تبادل المعلومات والخبرات بين البلدان النامية، عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من شأنه تسريع وتيرة التعلُّم وإيجاد مناخ مواتٍ أكثر ملاءمة للحالة في تلك البلدان. وردا على سؤال عن مسألة ''تصدير إزالة الغابات''، أوضحت المستشارة المستقلة أن إزالة الغابات لا يمكن تناولها في بلد واحد بعينه دون النظر إلى روابطه التجارية.

عروض عن نتائج الدراسة المتعلقة بسعر الكربون وأثره على تمويل الغابات

٢٩ - قدم السيد إيفان جونسون والسيدة أساكا تاكيموتو، المستشاران في أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، ملخصا للنتائج الرئيسية التي تمخضت عنها الدراسة المموّلة من حكومة النرويج. وحددت الورقةُ ما يمكن أن يترتب في اقتصاديات وتمويل الغابات واستخدام الأراضي ذي الصلة من آثار تنبثق عن التمويل القائم على النتائج في إطار المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وقد سعت الدراسة إلى الإجابة عن أربعة أسئلة على نحو ما يلي: (أ) ما هو النطاق الراهن لأنشطة وتمويل المبادرة المعززة؟ (ب) ما هي آثار تسعير كربون الغابات على استخدام الغابات والأراضي في البلدان النامية؟ (ج) كيف يؤثر تسعير الكربون على سلوك أصحاب المصلحة في المبادرة المعززة، بما في ذلك الحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والوكالات المانحة؟ (د) ما هو السبيل إلى توفير المبادرة المعززة التمويل الملائم لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات تنفيذا أكثر فعالية؟ واختُتمت الدراسة بعدد من التوصيات تشمل الحاجة إلى تمويل مستدام طويل الأجل، وضرورة توفير الضمانات وتقاسم المنافع، والحاجة إلى أن تعالج المبادرة المعززة القوى الدافعة لإزالة الغابات سواء داخل قطاع الغابات أو خارجه.

موجز المناقشات التفاعلية

٣٠ - تبادل الخبراء التعليقات والمعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها البلدان بشأن تمويل الغابات، وبرامج التكيف الوطني، وإصلاح النظم الإيكولوجية، وتسعير الكربون، وتنفيذ مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وغير ذلك من الأنشطة. وأثيرت أسئلة بشأن سبل تحسين توزيع المنتفعين في ظل برامج المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وإزالة العراقيل أمام دعم مخططات التبادل التجاري للانبعاثات المتعلقة بكربون الغابات. وأشار الخبراء إلى الحاجة إلى أن تكون الخيارات الإقليمية موائمةً لاحتياجات البلدان (مثل مبادرات إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات وإدارتها) والمشكلات المتعلقة بإنتاج وتصدير محاصيل الوقود الحيوي. وفيما يتعلق بتوزيع المنتفعين من المبادرة المعززة، رد أحد المحاورين قائلا إن تمويل المبادرة لم يبلغ بعد نمطا متسقا في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مشيرا إلى أن التغلب على تلك القضايا يتوقف إلى حد كبير على المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية الإطارية وعلى كيفية تناول مسائل توفير الضمانات وتحقيق الإنصاف والسلامة ووضعها ضمن آلية موحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وأضاف أنه في حين تتضمن المبادرة المعززة تمويلاً من القطاع العام، يُخشى أن يتوقف هذا التمويل، خصوصا تمويل الجهود القائمة على المشاريع. وأكد أن الخطر سيكون أقل في المشاريع المنضوية ضمن البرامج الوطنية، وأن ثمة تحركا في هذا الاتجاه. ولا يُعرف سوى القليل بخصوص التغيرات في سلوك الجهات صاحبة المصلحة، حيث تقتصر المعلومات المتاحة على كيفية استجابة المجموعات المعنية للمبادرة المعززة وطريقة تفاعلها مع مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. ووافق المحاور على أنه ينبغي للبلدان اختيار البرامج التي تتيح لها أفضل إدارة ممكنة لاستدامة غاباتها، إذ أن الإدارة المستدامة للغابات هي الهدف النهائي. فينبغي مثلا أن تركز البلدان المرتفعة فيها معدلات إزالة الغابات على إعادة زراعة الغابات، بينما يتعين على البلدان التي تنخفض فيها معدلات إزالة الغابات أن تركز على حفظ الغابات. ولكن من الممكن أن تنشأ مشكلات تتعلق بالاستدامة؛ فبعض البلدان يحتاج إلى تلقى مدفوعات من أجل الاستمرار في خفض معدلات إزالة الغابات والمبادرة المعززة توفر تمويلا مستداما للجهود التي لا تكفل آليات أخرى استدامتها.

عرض عن أعمال القطاع الخاص في مجال تمويل الغابات

٣١ - عرض الأستاذ بينيامين كاشور من جامعة ييل (الولايات المتحدة الأمريكية)، باسمه وباسم السيد لويد آيرلند، دراسة عن آثار المساهمات الاقتصادية والاجتماعية للغابات على

دور القطاع الخاص في تمويل الغابات. فأبرز النطاقَ الواسع للمصالح الحالية والمحتملة المتعلقة بتمويل القطاع الخاص، علاوة على القطاعات المتعددة التي يمكن الحصول على التمويل منها. وجرى تصنيف الآثار المتعلقة بتمويل الغابات إلى ثلاثة أنواع: النوع ١ (آثار مباشرة)، والنوع ٢ (آثار غير مباشرة)، والنوع ٣ (حيث يعزز الإسهام الاقتصادي للغابات الأهداف الثقافية والبيئية). ورغم أن التوظيف والناتج المحلي الإجمالي ما زالا يحظيان بأهمية كبيرة، فقد طرأ عليهما تراجع لصالح التجارة العالمية (فيما عدا قطاعات أخرى، مثل إنتاج زيت النخيل) مع حدوث زيادات في القيمة المضافة، وهو الأمر الملحوظ بوجه خاص في البرازيل وإندونيسيا. ومن منظور اجتماعي، تتوافر رغم عدم انتظام البيانات أمثلةٌ تتضمن إنشاء الشركات المدارس والمستشفيات وتقديمها التدريب على المهارات وغير ذلك من الأنشطة المثرية للمجتمعات، وهو ما يؤدي افتراضاً إلى رفع مستويات المعيشة وتحسين الصحة في جملة آثار شتى. ويتبين من وجهة النظر الاقتصادية أن إسهامات الغابات في قطاع الغابات (خصوصا من حيث إنتاج الأخشاب) معروفةٌ جيدا، غير أنه من المتعذر تقييم تلك الإسهامات في القطاعات الأخرى. ويوجه الكثير من المؤلفات النقدَ للعولمة الاقتصادية على أساس أنها تتعارض مع القيم الثقافية ''التقليدية'' وتزيد من فقدان التنوع البيولوجي، ولكن وجود أمثلة تآزرية يثير التساؤل بشأن إمكانية رعايتها. فالدراسات تبين، على سبيل المثال، وجود علاقة طردية إيجابية بين مزارع زيت النخيل والمناطق المحمية. وتساءل البروفيسور كاشور عما إذا كان من الممكن أن يفضي المزيد من الحفظ إلى فرص أكبر لتمويل الغابات في الأنشطة التجارية.

موجز المناقشات التفاعلية

٣٢ - خلال المناقشة اللاحقة، أوضحت نيوزيلندا النقطة التالية: وهي أن اتفاق الغابات المذكور في العرض إنما هو نتاجُ عمل مشترك بين قطاع الصناعة وجماعات حفظ الغابات وقد استغرق إعداده عدة عقود من المناقشة بين معارضي الحراجة في الغابات الطبيعية واستزراع الغابات، مما أسفر عن وضع سياسات تهدف إلى الحد من تطوير المزارع الحرجية. وأسفر الاتفاق أيضا عن توليد تنمية اقتصادية في مجتمعات الماوري التي تمارس أعمال الحِراجة والحفاظ على القيم الثقافية في الغابات. وطُرحت عدة ملاحظات، من بينها ملاحظات بشأن التحولات التي طرأت على صناعات الغابات التي تنتقل من المنتجات الحرجية التقليدية مثل الأخشاب إلى المنتجات الصغيرة الحجم المرتفعة القيمة؛ وبشأن الاتجاه نحو التركز السكاني في المناطق الحضرية وكيفية استجابة سكان المدن للقيم الاقتصادية للغابات؛ وضرورة مراعاة المسائل الجنسانية في التحليل. وأبدي أيضا العديد من التعليقات بشأن تعريف شجرة زيت

النخيل الذي قدمه المتحدث. وأعرب مدير منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات عن شكره لقطاعَي الأعمال والصناعة على تمويل البحوث، وعن أمله في أن يشارك هذان القطاعان من البلدان النامية والاقتصادات الناشئة والاقتصادات المتقدمة النمو في مناقشات المنتدى المتعلقة بتمويل الغابات. وأشارت الملاحظات الأخرى التي أدلى بها الحضور إلى ضرورة النظر في الغابات الطبيعية لا المَزارع فحسب؛ والاعتراف بقيمة المنتجات الحرجية وزيادة ناتجها أو قيمتها. وذكر الرئيس المشارك ضرورة موازنة احتياجات القطاع الخاص عند التعامل مع المنافع العامة. وقال الأستاذ كاشور متناولا مسألة القيمة المضافة إن الاتجاه التقليدي يشجع على الحد من التركيز على النشاط الاقتصادي فيما يتعلق بالمواد الخام إلا أنه من الممكن، انطلاقا من منظور القيمة المضافة عن طريق التصنيع، أن يؤدي استغلال الخشب إلى تنويع ذلك القطاع بصورة مباشرة وغير مباشرة. وتصبح القيمة المضافة مقارنة بعملية التجهيز الأولي بالغةَ الأهمية من حيث التبادل التجاري، ولذلك فإن التقرير يفتح الباب لهذه المناقشة. وقال إنه نظرا لأن معظم أعمال الحراجة يقوم بها الاستثمار الخاص، فإن التقرير يتناول مسألة محددة هي مسألة تمويل المزارع مضيفا أن إدارة الغابات الطبيعية لا تقدم عادة عوائد الاستثمارات التي توفرها المزارع. وأشار خبير آخر إلى أهمية تقييم إدارة الحراج في القرى ذات المجتمعات السكانية الأشد كثافة أو فيما يتصل بامتيازات الاستغلال الكبرى في الجنوب الأفريقي، حيث يتم تقديم تنازلات حتى مع وجود مناطق محمية في الجوار. وقال الأستاذ كاشور إن حالات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد لا تنطبق على مناطق أخرى ولكن يمكن استخلاص بعض الدروس عن إمكانية التقاء مختلف المصالح من أجل الدفاع عن مصالح مشتركة بناء على نهج شامل لاستخدام الأراضي، وخاصة إذا كان ذلك يساعد في تحقيق أهداف تمويل الغابات. وقدم بعضَ الأمثلة مثل تخصيص أراض للحِراجة المجتمعية، واتفاق أصحاب المصلحة على خطط استغلال الأراضي، والعلاقة بين الأنشطة المكثفة في مكان واحد التي تؤدي إلى حماية التنوع البيولوجي في أماكن أخرى.

عروض عن الإجراءات المتعلقة بالغابات والتنمية الاقتصادية (الجزء الثاني)

٣٣ - قدم السيد آرون أغاروال عرضا عاما عن دراستين أساسيتين أُعدتا للدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات عن المساهمات الاقتصادية للغابات وعن التغيرات التي تطرأ على مستقبل الغابات وخياراتها ومساهماتها. وأشار إلى أنه يجري عموما التقليل من أهمية النطاق الكامل لمساهمات الغابات في التنمية الاقتصادية. إذ تُعادل المساهمات الاقتصادية الرسمية للغابات ضعفي مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية، وتزيد قيمتها عن مجموع إنتاج

الفضة والذهب على النطاق العالمي في السنة. ولاحظ أنه من المقدر رغم محدودية البيانات أن المساهمات غير النقدية للغابات في التنمية الاقتصادية تفوق حتى المساهمات النقدية الرسمية. وقال إن القيم الحرجية غير النقدية أكبر بمرتين إلى خمس مرات من المساهمات النقدية وفقا لنتائج معظم الدراسات، في حين أن تقديرات قيمة كربون الغابات وخدمات النظام الإيكولوجي تناهز تريليونات الدولارات. وأشار إلى أنه على الرغم من أن القيمة الإجمالية للمساهمات الاقتصادية للغابات آخذة في التزايد، فإن الحصة التناسبية للغابات في الناتج الاقتصادي العالمي والقوة العاملة والصادرات آخذة في الانخفاض مقارنةً بقطاعات أخرى تنمو بمعدلات أسرع. ويبيّن تحليل البيانات المستمدة من قاعدة بيانات المعونة [AidData] تراجعاً في المعونة الدولية المتعلقة بالغابات منذ عام ١٩٩٢. وأشار، في الوقت نفسه، إلى أن المساهمات الاقتصادية الرسمية للغابات في البلدان النامية تُقدَّر بما يزيد على ٣٠٠ مرة عن مثيلتها من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة. وفي سياق إمعان النظر في الاتجاهات العالمية المؤثرة على المساهمات الاقتصادية للغابات، سلط المتكلم الضوء على أثر التغير الديمغرافي، والتوسع الحضري، والسلع الأساسية الزراعية، والتجارة. وأوضح أنه يوجد ”ضغط مزدوج“ على الغابات من قِبَل طبقة وسطى متنامية ذات قوة شرائية أكبر تؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على الغذاء والألياف والوقود، مع انخفاضٍ في الإنتاجية الزراعية والحرجية من جراء آثار تغير المناخ على درجات الحرارة وشح المياه. وأشار إلى أن الاتجاهات في مجال إدارة الموارد الطبيعية تبين أن تزايد التنمية الاقتصادية يقابله تحول من النظم الإيكولوجية الطبيعية إلى النظم الإيكولوجية المدارة. وبما أن ”الضغط المزدوج“ يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأساسية، فإن القيم السوقية للمحاصيل السنوية أكبر من ناتج الغابات السنوي لكل وحدة من وحدات المساحة. ولتحويل هذا التوازن صوب ”انتقالٍ إلى الغابات“، أشار السيد آغاروال إلى إمكانية أن تساعد إعادة المعالم الطبيعية إلى هيئتها الأصلية والتوسع في زراعة المحاصيل في الأراضي المتدهورة (بليونا هكتار) على تخفيف الضغط عن الغابات. وفي الوقت نفسه، أكد الحاجة إلى تحسين الرصد وجمع البيانات المتعلقَين بالمساهمات النقدية وغير النقدية للغابات، بوسائل منها النشر الواسع لتكنولوجيا المعلومات. وشدد على أهمية توفر الظروف المواتية الإيجابية بدءاً من الحوكمة حتى عملية اتخاذ القرار الشاملة للجميع؛ مرورا بتحسين فرص نفاذ المشاريع الحرجية الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق وضرورة اتّباع نهج متعدد القطاعات ومراع للمعالم الطبيعية عند التصدي لإدارة الموارد الطبيعية.

كلمات رئيسية: الاستراتيجيات المجدية والواقعية على الصعيدين الوطني والدولي لتمويل الغابات

٣٤ - عرض السيد ماركو سيمولا آراءه بشأن الاستراتيجيات المجدية والواقعية لتمويل الغابات على الصعيدين الوطني والدولي. وبدأ حديثه بالإشارة إلى أن تقدما كبيرا قد أُحرز بالفعل فيما يتصل بتمويل الغابات في مجالات منها على سبيل المثال لا الحصر تقاسم المسؤوليات، والاعتراف بتعدد الحلول والمصادر الحرجية وأنواع الغابات، وضرورة توفير ظروف مواتية، وتحديد الثغرات والعقبات والفرص، والحاجة إلى الاتّساق والتنسيق. ولكنه أضاف أنه لا يزال يوجد الكثير مما ينبغي عمله. وقد تتعدد مصادر تمويل الغابات فيأتي من مجالات مختلفة مثل تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتمويل الخاص والحد من الفقر، ولكن لا بد من التأكيد على أهمية التمويل الذي يتجاوز الاحتياجات المتعلقة بانبعاثات الكربون والتنوع البيولوجي. وتشمل المسائل الاستراتيجية المعلّقة ما يلي: (أ) كيفية حشد التمويل الجديد والإضافي؛ (ب) أي الاستراتيجيات والآليات ينبغي تنظيمه، ولا سيما البت فيما إذا كان من الضروري تعزيز الصناديق والآليات أم إنشاء صناديق أو آليات جديدة. أما بالنسبة للآليات القائمة، فلا يزال العديد منها غير مستغل بالقدر الكافي وهناك فرص عديدة يمكن أن تغتنمها البلدان ويجب تشجيعها على استغلالها. ولكن يمكن تحسين التنسيق والمواءمة، وخاصة مع تزايد تجزؤ المعالم الطبيعية. وذكر على وجه الخصوص أن العملية التيسيرية لم تفِ سوى بالقليل من مهامها الطموحة. وفيما يتعلق بالخيار الثاني المتمثل في إنشاء صندوق عالمي للغابات يحق لجميع البلدان وجميع أنواع الغابات الاستفادة منه، فيُخشى أن يكون مستنسخا للعديد من الآليات القائمة. وما يزال الغموض يكتنف كيفية تمويله أيضا. ثم شرح المتكلم بالتفصيل أسلوبا ممكنا لعمل هذا الصندوق، وشدد على احتمال وجود قيود من قبيل التفاوت في إمكانية الاستفادة من الصندوق والحاجة إلى موازنة التمويل فيما بين المستفيدين. وأشار أيضا إلى أن التمويل من القطاع الخاص له نفس أهمية التمويل الحكومي وينبغي عدم إهماله، وذكر أن البيئة الحالية لتمويل الغابات لا تزال تتسم بالتنافسية والازدواجية.

٣٥ - وألقت السيدة أُوما لِيلي كلمة رئيسية بعنوان ”التمويل المستدام للغابات أو تمويل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من خلال المعالم الطبيعية: التوفيق بين صكوك التمويل واحتياجات التنمية المستدامة“، سلطت فيها الضوء على أوجه الترابط بين التغير في استخدام الأراضي وبين التقلبات الناشئة عن تكامل الأسواق المالية العالمية والأسواق العالمية للسلع الأساسية والأراضي. وأشارت إلى وجود ”أوجه من انعدام الأمن“ متداخلة الصلات ترتبط بين الفقر والمياه والطاقة وذكرت أن الأنشطة الرامية إلى معالجتها يُموَّل جانبٌ كبير منها

عن طريق مصادر وطنية. وفي سياق التحدي الغذائي العالمي الناجم عن تزايد الطلب وتباطؤ نمو المحاصيل الزراعية وعوامل أخرى، أشارت السيدة ليلي إلى دور سياسات الوقود الحيوي و إعاناته بوصفها عاملا يصعب التنبؤ بتأثيره على الأراضي الزراعية والمراعي والمحاصيل الدائمة والغابات. وأبرزت تفاوتات التمويل وتحديات التنمية المستدامة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل مقارنة بالبلدان المنخفضة الدخل؛ حيث ينصب جُلّ اهتمام البلدان المتوسطة الدخل على نقل المعرفة في حين إن البلدان المنخفضة الدخل لا تزال بحاجة إلى التمويل لمساعدتها في التغلب على التحديات المتعلقة بنقص تطور الأسواق وقصور المهارات والقدرات في جملة عوامل أخرى. وشددت على أن الغابات تسهم إسهاما كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي يفوق ما يتم قياسه، وأن المساهمات غير المقيسة كميا/غير القابلة للقياس الكمي التي تقدمها الغابات مساهماتٌ هامة. ولدى النظر في تدفقات المعونة، أشارت إلى أن معظم تمويل الغابات الجديد يركز على تغير المناخ والتنوع البيولوجي؛ وإلى وجود تفاوت في توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية فيما بين البلدان المنخفضة الدخل. وأكدت، في الوقت نفسه، على أهمية الدور التحفيزي الذي يؤديه التمويل المقدم من المانحين في دعم الابتكار والأفكار الجديدة من أجل تلبية الاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية. ثم أكدت الحاجة إلى المزيد من التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتمكين تبادل الابتكارات السياساتية والمؤسسية والتكنولوجية من قبيل البيانات الآنية المتعلقة بالغطاء الحرجي، وإنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات، وتعبئة الموارد المحلية، والدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، وحلول الطاقة المستدامة.

موجز المناقشات التفاعلية

٣٦ - أشار أحد الخبراء إلى أن آليات التمويل الجديدة العاملة في إطار المنظمة الدولية للأخشاب المدارية والتي تؤدي مهامها في شكل برامج مواضيعية ليست آليات قليلة الاستخدام، بل إنها ساعدت في حشد الموارد من أجل الإدارة المستدامة للغابات. كما أن وجود آليات تمويل حالية لا يمكن استخدامه ذريعة للامتناع عن إنشاء صندوق جديد. وأشار خبير آخر إلى ضرورة تفهم الأسباب المؤدية لعدم استخدام آليات التمويل القائمة بالقدر الكافي، ولكنه رأى أن ذلك يرجع بدرجة كبيرة إلى الاشتراطات المفروضة وأنه يشكّل أحد أسباب احتياج البلدان النامية إلى صندوق عالمي للغابات. وأوصى أيضا بعقد اجتماع فيما بين الدورات لتيسير وضع هيكل وبنية لصندوق عالمي للغابات يُنشأ مع انعقاد الدورة العاشرة للمنتدى. وسُلط الضوء على أن فكرة إنشاء مصرفٍ لمجموعة ''البريكس'' (وهي: البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا) بلغت مرحلةً متقدمة وأُكد أن المصرف، وإن كان من الممكن أن يساعد بتأدية دور متمم لأي آلية لتمويل الغابات،

لن يغنيَ عن الحاجة إلى إنشاء صندوق عالمي. وأشار خبير آخر إلى أن مشكلة تجزئة التمويل مشكلة يلزم حلها على الصعيدين الوطني والدولي. واختُتمت المناقشة باتخاذ توصية بتمويل البحوث الحرجية في إطار تمويل البحوث المتعددة القطاعات في مجال الإدارة المستدامة للغابات.

الفريق العامل الأول: تحديد الإجراءات/الاستراتيجيات الوطنية لتعبئة التمويل اللازم للغابات (الجزء ١)

٣٧ - قدم السيد سوبهاش تشاندرا، ممثل الهند، عرضاً عن ضمان فرص العمل في الريف من أجل بناء هياكل أساسية خضراء في الهند. وقد استهل العرض بمجموعة من الأرقام، أهمها مساحة الغابات في الهند البالغة ٧٦,٩ مليون هكتار وأن نسبة ٩٨ في المائة من الغابات مملوكة للحكومة وأن الضغط البشري المرتفع على الأراضي في الهند ناجم عن كثافة السكان. ويأتي الضغط على الغابات في أشكال مختلفة هي كالتالي: الرعي لما عدده نصف بليون رأس من الماشية مما يؤثر على ٧٨ في المائة من الغابات (من بينها ٢٠ في المائة تتضرر تضرراً شديداً)؛ و ٣٥٠ مليون متر مكعب من الحطب تُجمع سنوياً؛ و ٢٠٠ مليون طن من الأعلاف المنتجة في كل عام؛ والحرائق التي تؤثر على ٥٤ في المائة من أراضي الهند. إلا أن حكومة الهند وضعت عدداً من السياسات لمعالجة تلك القضايا، لا سيما تنفيذ مبادرة الإدارة المشتركة للغابات (منذ عام ١٩٩٠)، وإنشاء وكالات تنمية الغابات ولجان التنمية البيئية، وإطلاق مبادرات السياحة البيئية. وقد سُّن مؤخرا ''قانون المهاتما غاندي للضمانات الوطنية لفرص العمل في الريف'' الذي نص في عام ٢٠٠٦ على الضمانات الوطنية لفرص العمل في الريف الرامية إلى إيجاد فرص عمل للسكان غير الميسورين. وقد هيأ ذلك قوى عاملة للغابات في مجالات مثل حفظ المياه وتجميعها، وتنمية الأراضي، والسيطرة على الفيضانات والوقاية منها. وأخيراً، شكلت الهند بعثة وطنية تعمل، ضمن أمور أخرى، على زيادة الغطاء الحرجي بأكثر من ٥ ملايين هكتار، وتحسين خدمات النظم الإيكولوجية في أكثر من ١٠ ملايين هكتار، وتحسين سبل العيش لما عدده ٣ ملايين أسرة تعتمد على الغابات. ومن بين المبادرات الإضافية المتخذة إنشاء مجلس وطني لغرس الغابات والتنمية البيئية، والاعتراف بحقوق المجتمعات المحلية من خلال قانون حقوق الغابات (٢٠٠٦).

٣٨ - وقدم السيد بيتر غوندو، من المنتدى الأفريقي للغابات، لمحة عامة عن تمويل الحراجة في أفريقيا. وأكد أن المنطقة لم تستفد من مصادر التمويل الجديدة والمستجدة بسبب تعقد الإجراءات ونقص القدرات، وأن الجهات الفاعلة الخاصة الصغيرة الحجم وغير الرسمية هي المستثمر المحلي الرئيسي حيث تسهم بما يقرب من ٧٠ في المائة. وتنطوي آليات الدفع مقابل

خدمات النظم الإيكولوجية على بعض الإمكانات، إلا أن التحديات ما زالت قائمة بسبب ضعف المؤسسات وتفتت المسؤوليات، والافتقار إلى القدرات المالية والتقنية، وارتفاع تكاليف المعاملات بسبب كثرة المصادر، وتعقد الإجراءات الإدارية وطولها. وعلى الصعيد الوطني، أوصى بوضع استراتيجيات وطنية شاملة لتمويل الغابات، تشمل إنشاء صناديق وطنية للغابات في إطار البرنامج الوطني للغابات؛ وتوفير مزيج من أدوات التمويل اللازمة لتعبئة الموارد الكافية؛ وتحسين إدماج الغابات في أطر التنمية الوطنية بما يهيئ بيئة مواتية للاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات؛ وتعزيز التمويل البالغ الصغر لتحسين فرص أصحاب الحيازات الصغيرة في الحصول على الموارد اللازمة. وفيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص، شملت التوصيات المطروحة تعبئة الاستثمارات من قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة وله، ولا سيما الجماعات الأهلية المعنية بالغابات؛ وتحسين فرص الحصول على التمويل الرسمي والتمويل البالغ الصغر على السواء؛ وتحسين أمن حيازة الغابات وحوكمتها؛ وإقامة شراكات مع المجتمعات المحلية والمؤسسات المالية. وسلط الضوءَ أيضاً على ضرورة تعزيز دور الهيئات والشبكات الاقتصادية الإقليمية من خلال أعمال الوساطة وتنمية القدرات؛ وإقامة شراكات مع مصارف التنمية الإقليمية، مثل مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي.

موجز المناقشات التفاعلية

٣٩ - رحب الخبراء بالتوصيات التي أُبرِزَت في العرضين. وتركزت التعليقات الرئيسية على أن يأخذ الفريق العامل بالتوصيات والاستراتيجيات المقترحة لتمويل الغابات على الصعيدين الوطني والدولي، بهدف تطوير العناصر الرئيسية لإجراءات تمويل الغابات.

الفريق العامل الأول: تحديد الإجراءات/الاستراتيجيات الوطنية لتعبئة التمويل اللازم للغابات (الجزء ٢)

٤٠ - قدمت السيدة لورا غابرييلا ريفيرا كينتانيلا عرضاً عن الصندوق الوطني لتمويل الحراجة في كوستاريكا (FONAFIFO). واستهلت العرض بلمحة عامة عن الغابات، التي تغطي حالياً نسبة ٥٢ في المائة من مساحة البلد بعد تعرضها لعقود من الإزالة بمعدلات حادة. إلا أن الأرقام تبين أن الغطاء الحرجي ظل ثابتاً منذ عام ٢٠٠٥. وقد أُنشئ الصندوق في عام ١٩٩٠ كآلية مالية لإنعاش وحفظ الغطاء الحرجي، وهو هيئة لامركزية بالكامل تعمل في إطار الوكالة الوطنية المعنية بالحراجة. ويعتمد الصندوق في المقام الأول على ضريبة مفروضة على الوقود نسبتها ٣,٥ في المائة وعلى مِنَح مقدمة لمرة واحدة واتفاقات مبرمة مع منظمات خارجية وحكومات، وعلى طائفة من المصادر الوطنية والدولية الأخرى. ومن أهم

الأدوات السياساتية التي يمولها الصندوق آلية الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية التي تركز على التجدد الطبيعي، وإعادة التحريج، ونظم الزراعة الحرجية، وحماية الغابات، وحماية موارد المياه، والتصدي للثغرات في حفظ الغابات، وإدارة الغابات. وقد استُحدِثت شهادة تصديق وطنية تعرف باسم ''شهادة الخدمات البيئية''. وتستطيع المنظمات حاملة هذه العلامة أن تتقدم بطلب للحصول على إعفاءات ضريبية، وتستطيع أن تستفيد من العلامة لأغراض التسويق. وباختصار، فإن الصندوق مبادرة ناجحة يمكن تكرارها بسهولة في عدد كبير من البلدان.

٤١ - قدم السيد تولولوبي م. دارامولا، مسؤول التنسيق في المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب، عرضاً يحدد الإجراءات/الاستراتيجيات الوطنية لتعبئة التمويل اللازم للغابات. وسلط الضوء على ضرورة تعبئة الأموال من الحكومة والقطاعين العام والخاص، ومن آليات الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، والجهات الخيرية. ورأى أنه حتى يتسنى تعبئة التمويل الكافي، خاصة من المجتمعات المحلية، فمن الأهمية بمكان أن يُرفع مستوى الوعي، وأن توضع سياسات وتشريعات داعمة، وأن تُشجَّع المشاركة، وبخاصة من جانب النساء والشباب. واقترح أيضاً الاستعانة بمجموعة كبيرة من الآليات، من بينها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء ما يُسمى بنوادي ForestNaire (نوادي المشاهير المهتمين في الغابات)، وفرض ضرائب الانبعاثات الكربونية على المواطنين. وأشار أيضاً إلى أهمية التمويل البالغ الصغر كمصدر لتمويل الأنشطة المجتمعية ولا سيما بالنظر إلى حجم القطاع غير الرسمي في البلدان النامية. وأثناء المناقشة، عُرِض بوضوح أكبر ما يؤديه التمويل البالغ الصغر من دور، لا سيما في دعم المشاريع الحرجية الصغيرة وسبل الارتزاق البديلة.

موجز المناقشات التفاعلية

٤٢ - علق الخبراء فقالوا إن دراسة حالة الصندوق الوطني لتمويل الغابات في كوستاريكا (FONAFIFO) بيَّنت أهمية توضيح وضع حيازة الغابات. وقُدِّمت إيضاحات بأن ذلك حاصل بالفعل وإنما لا يطوَّر بالتوازي مع تنفيذ الآليات الجديدة. وشُرِح كذلك أن تدفقات الأموال من ''الرحلات النظيفة'' إلى قطاع الغابات تأتي أيضاً من التبرعات والشهادات الصادرة التي تبين وجهة المتبرع وأن هذه العملية شفافة. وطُرِح أيضاً استفسار آخر بشأن الدافع وراء مشاركة القطاع الخاص في برنامج الشهادات البيئية. وكان الرد أن القطاع الخاص يستفيد بعدة طرق، من بينها المزايا الضريبية والصورة الحسنة لدى الرأي العام. وأوضح كذلك أن قانون الحراجة لعام ١٩٩٦ ينص على فرض ضريبة على الوقود قدرها ٣,٥ في المائة توجه مباشرة إلى إدارة الغابات. وتركزت مناقشة المتابعة أساساً على سبل

حشد التمويل لصالح الغابات بواسطة التمويل البالغ الصغر. وأُوضِح أن التمويل البالغ الصغر يمكن أن يدعم بعض أنشطة المشاريع المجتمعية الحرجية صغيرة الحجم. ويُطبَّق ذلك في بلدان مختلفة، وأعطي مثال لاستخدام مثل هذا التمويل في مجال جمع وتجهيز الصمغ العربي. وعَرَض ممثل غانا مثالاً على استخدام هذا التمويل لدعم سبل كسب العيش البديلة.

الفريق العامل الأول: تحديد الإجراءات/الاستراتيجيات الوطنية لتعبئة التمويل اللازم للغابات (الجزء ٣)

٤٣ - قدم السيد جان أكوسونغو (بوركينا فاسو) عرضاً عن التعاونيات النسائية لإنتاج زبدة الشيا في بوركينا فاسو كمصدر مستدام لا بأس به لتمويل الغابات. والشيا هي رابع أكبر منتج تصدره بوركينا فاسو وهي مصدر للدخل للنساء خصوصا اللواتي يتحكمن إلى حد كبير في التعاقب على حيازة هذا المنتج. فالتعاونيات النسائية تتفاوض مع ملاك الأراضي للحصول على حق استغلال الشيا، بما يتيح بالتالي الحفاظ على الأشجار من القطع وغيره من أشكال الإدارة غير المستدامة. وفي عام ٢٠١١، حقق إنتاج الشيا دخلاً يقرب من ٢٩ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أي ٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وتنمو الصادرات نمواً مطرداً بفضل زيادة الطلب في أوروبا وأمريكا الشمالية وغرب أفريقيا. ولكن ما زالت هناك قيود عديدة منها عدم توافر التدريب الكافي، وتناقص هذا المورد، وبُعْد مواقع الأشجار، والمنافسة على المورد، والمعرفة غير كافية بالتغيرات في أسعار الشيا، والافتقار إلى الهياكل الأساسية للتخزين، وقطع الأشجار ونشوب الحرائق، والطفيليات والحصاد المبكر للثمار غير الناضجة. وفيما يتعلق بتحويل ثمرة الشيا إلى المنتج النهائي، يوجد نقص واضح في وحدات التحويل وفي المعرفة التقنية، مما يؤدي بدوره إلى ندرة زبدة الشيا ذات الجودة العالية المنتجة محلياً. أما عدم المعرفة بتقلبات السوق، والمنافسة القوية من المنتجات المستوردة، وصعوبة بيع المنتج الزراعي، فكلها عوامل تعوق المستوى الثالث من التعاقب على حيازة المنتج - وهي مرحلة الاستغلال التجاري. وبإيجاز، ينطوي إنتاج الشيا وتحويلها على إمكانات كبيرة في بوركينا فاسو، إلا أن هذه الإمكانات لا زالت قيودٌ كثيرة تحد منها.

٤٤ - وقدم السيد بريان آدكتر، من شركة ''Wildlife Works'' في كينيا، عرضاً عن مشروع المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها المسمى ''Kasigau Corridor'' (ممر كاسيغاو). وأوضح أن شركة Wildlife Works تعمل في مجال تطوير وإدارة جهود خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، مستفيدة من استثمارات القطاع الخاص لتمويل الإدارة المستدامة للغابات المدارية، وهي تعكف على تنفيذ

مشاريع في الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وإثيوبيا وزامبيا، وفي آسيا وأمريكا الوسطى. وتدير الشركة، في إطار مشروع ممر كاسيغاو، ما يزيد عن ٢٠٠ ٠٠٠ هكتار من الغابات في شراكة مع المجتمعات المحلية وحكومة كينيا. ويجري تقييم المشروع ورصده في إطار معايير مؤسسة رصد الانبعاثات الكربونية (Verified Carbon Standard) ومعايير التحالف المعني بالمناخ والمجتمعات المحلية والتنوع البيولوجي (Climate, Community and Biodiversity Alliance)، وذلك لكفالة الالتزام بالضمانات المقررة. وإحدى نقاط المشروع الرئيسية هي التركيز على المنافع المشتركة وسبل توفيرها للمجتمعات المحلية من خلال مشاريع سبل العيش البديلة التي تشمل إنتاج الفحم المراعي للبيئة والمدارس والمشاريع الأهلية، مثل شركات نشر الأخشاب، وقد وفرت الشركة حتى الوقت الحالي ما يقرب من ٤٠٠ فرصة عمل. ويصدر عن المشروع حالياً حوالي ٥ ملايين شهادة بالتخفيض الطوعي للانبعاثات سنوياً يمكن تداولها في سوق التبادل الطوعي لحصص انبعاثات الكربون. ومن العوامل الرئيسية التي ساهمت في نجاح المشروع وجود بيئة مواتية وشبكة معززة من المؤسسات، والتزام المرونة في تمويل الغابات من أول خطوة، وتقديم حوافز للاستثمار. واستمرت مناقشة ورقة البحث فأُشير إلى أن إقامة مؤسسات مجتمعية قوية وتتمتع بالشرعية أمر ضروري لضمان تعميم المنافع على جميع أفراد المجتمع المحلي. وسُلط الضوء أيضاً على أن تمويل مثل هذا المشروع يتطلب مجموعة من المصادر، من بينها تمويل القطاع الخاص والمنح والمساهمات الحكومية (أموال عامة/محلية).

موجز المناقشات التفاعلية

٤٥ - رداً على العرض الذي قدمته بوركينا فاسو، أيد مرفق البيئة العالمية استخدام مثال زبدة الشيا لإبراز فوائد التعاون فيما بين القطاعات. وفي إطار مشروع أقيم مؤخراً في أفريقيا، أقام مرفق البيئة العالمية روابط بين وزارة البيئة (حيث يقع مقر الوكالة المعنية بالحراجة) ووزارة التجارة، وذلك لتيسير التعاون بين الكيانين. وبذلك تمكن المرفق من تعميم منتجات الغابات في إحدى الاستراتيجيات الوطنية للتجارة مما أتاح لاحقاً لقطاع الغابات فرصاً للحصول على تمويل تجاري للترويج لمنتجات الغابات. وفيما يتعلق بتعزيز دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية المتصلة بالغابات، أُشيد بالجهود التي تبذلها بوركينا فاسو من حيث أنها توفر فرصاً اقتصادية وتجارية كبيرة للنساء في مشاريع منتجات الغابات من غير الأخشاب، وطُرح سؤال عن الجهود التي تبذلها كينيا في ذاك الصدد. وأشار السيد آدكتر إلى أن المشاريع التي يقيمونها أتاحت فرصاً للعمل مما مكن النساء المحليات من الانتقال من العمالة غير المستقرة في القطاع غير الرسمي المحاط بالمخاطر إلى سبل أفضل لكسب العيش.

وفيما يتعلق بمسألة جذب رأس المال الكافي لبدء مشروع خاص يهدف إلى الربح في إطار المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، أشار إلى أن الزيارات الميدانية كانت أكثر الطرق فعالية لإثارة اهتمام المصارف لتوفير رأس المال الأولي ذي الأهمية الحاسمة، حيث إن تكاليف بدء التشغيل يمكن أن تكون باهظة. وبهذه الطريقة تمكنوا من الحصول على أموال مقدمة من المجموعة المصرفية الفرنسية العالمية بي إن بي باريبا (BNP Paribas). وبالإضافة إلى ذلك، قامت شركة عالمية هي شركة PPR (الشركة الأم لشركة بوما) بشراء نسبة ٥ في المائة من أسهم الشركة، مما وفر أيضاً مبلغاً لا بأس به من رأس المال اللازم لتنفيذ المشروع. وفيما يتعلق تحديداً بالاستثمارات وتوليد الإيرادات، ذكر أن أي استثمار يتراوح بين ١٠ دولارات و ١٢ دولاراً للهكتار الواحد يدر ما يتراوح بين ٢٠ و ٥٠ دولاراً تقريبا كإيرادات إجمالية للهكتار. ورداً على سؤال من زمبابوي عن سبب عدم طلب ائتمانات على مشاريع إعادة التحريج في الوقت الحالي، أكد المتكلم أن ذلك القرار قرار اقتصادي بحت إذ أن حجم جهود إعادة التحريج المضطلع بها في الوقت الحالي ليست كافية لتغطية التكاليف الباهظة للمشاركة في هذا المخطط.

الفريق العامل الثاني: تحديد الإجراءات/الاستراتيجيات الدولية لتعبئة التمويل اللازم للغابات (الجزء ١)

٤٦ - أوجز السيد غاري دانينغ، المدير التنفيذي للحوار المتعلق بالغابات، النتائج الرئيسية التي خلصت إليها مبادرة الحوار المتعلق بالغابات بشأن الاستثمار في الحراجة الخاضعة للرقابة المحلية. ويتمثل العمل الأساسي للحوار المتعلق بالغابات في وضع عمليات يشارك فيها أصحاب المصلحة المتعددون للنظر في الفرص المتاحة لتحسين الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد العالمي. وركزت إحدى تلك العمليات على زيادة الاستثمار في الحراجة الخاضعة للرقابة المحلية. وأُطلقت مبادرة الحوار مع مؤسسة شراكات زراعة الغابات التي هي ثمرة التعاون بين الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والمعهد الدولي للبيئة والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة، بدعم من البنك الدولي والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. وقد استغرقت العملية مدة ثلاث سنوات وضمت ٦٠ بلدا، وأجري خلالها ١٠ حوارات وشارك فيها ٤٠٠ من أصحاب المصلحة. ووجهت أسئلة للمستثمرين بشأن أولوياتهم، وبشأن الاحتياجات اللازمة للنظر في تقديم هذا النوع من الاستثمارات، وعن المناطق التي يتوقعون فيها نجاح نماذج الغابات الخاضعة للرقابة المحلية. وتمثلت أهداف المبادرة في تبادل المعرفة وتحسين الثقة عن طريق إطار استثماري متفق عليه بين أصحاب الحقوق في الغابات والمستثمرين؛ وتحديد سبل المضي قدما والإجراءات المحفزة. وبدا واضحا أن هناك فرصا

جيدة في مجال الحراجة الخاضعة للرقابة المحلية لتحقيق عائد معقول على الاستثمار، مع النهوض بالأهداف البيئية والإنمائية في الوقت ذاته. وتكمن المشكلة في أن آليات التمويل لم تكن موجهة نحو تلك الأنواع من الأنشطة. وتوصلت الأبحاث الخاصة بالحوار المتعلق بالغابات إلى أشكال من الاستثمار من شأنها أن تدعم ذلك النوع من الحراجة، وهي: الاستثمار في الأصول (من جانب المستثمرين الهادفين إلى الربح) والاستثمارات التمكينية (المقدمة من المساعدة الإنمائية الرسمية والأفرقة البيئية أو الاجتماعية أو البحثية للمساعدة على تهيئة الظروف المواتية للنجاح التجاري). وتساعد عناصر التمكين في جذب الاستثمار في الأصول دعما للغابات في المجتمعات المحلية التي توفر سبل العيش لبليون نسمة وتقدم سلعا وخدمات تتراوح قيمتها بين ٧٥ و ١٠٠ بليون دولار في السنة. ومن أجل زيادة حجم الاستثمارات في مجال الحراجة الخاضعة للرقابة المحلية في نهاية المطاف، ثمة إطار من ثلاث مراحل هي: المرحلة الاستكشافية، وهي محددة الأهداف وتتألف من سلسلة من الإجراءات وحوارٍ بشأن تحديد النطاق لبحث ما يمكن تنفيذه وكيفية إدارة العملية؛ ومرحلة المشاركة لإشراكٍ أصحاب المصلحة المتعددين واستطلاع الفرص المتاحة؛ ومرحلة التغيير التي تستهدف دراسة الإجراءات المجتمعية اللازمة لزيادة الاستثمار، والفرص المتاحة للاستثمارات، والإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومات والمنظمات التمكينية الأخرى لزيادة الاستثمار. وتشمل الظروف المواتية لنجاح الاستثمارات ما يلي: منح أصحاب الحقوق حقوقا تجارية في الغابات؛ وزيادة قدرة المجتمعات المحلية ومجموعات أصحاب الحقوق على الاضطلاع بالأعمال التجارية؛ وإنشاء منظمات موجهة نحو المشاريع حتى يتسنى لها توسيع نطاق أنشطتها؛ وعقد صفقات عادلة ومتوازنة في مجال الاستثمار في الأصول؛ وتوفير البيئة المواتية للاستثمار لإطلاق إمكانات الاستثمار في الحراجة الخاضعة للرقابة المحلية.

٤٧ - وركز السيد كريس بوس، من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، على تنفيذ الدليل الذي انبثق عن عملية الحوار بشأن الاستثمار في الحراجة الخاضعة للرقابة المحلية، المشار إليها أعلاه. والهدف من الدليل هو تحديد الأولويات والفرص المتاحة لتعزيز عملية حشد استثمارات القطاع الخاص في مجال أنشطة الحراجة الخاضعة للرقابة المحلية، ووضع شراكات وإطار للمشاركة يمكن من خلاله طرح أفكار وآليات تمويل ودعم مبتكرة لصالح الاستثمارات في أنشطة الحراجة الخاضعة للرقابة المحلية. وتتاح فرص الاستثمار لأصحاب الحقوق، والحكومات، والمانحين، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. وسلط الضوء على نوعين من الاستثمارات هما: الاستثمارات التمكينية (لتهيئة الظروف المواتية للاستثمارات المنتجة عن طريق التأثير في الظروف الخارجية وتحسين الظروف الداخلية) والاستثمارات في الأصول (الاستثمارات في الأصول ذاتها). وتشمل مقومات النجاح إيضاح مسائل الحيازة

والحقوق، والحوكمة الرشيدة، وتحديد أدوار أصحاب المصلحة والشراكات وخدمات تطوير الأعمال التجارية والوسطاء والسماسرة، والشفافية والمساءلة، والاتفاق على الأهداف والتوقعات، ووضع الضوابط والموازين، واحترام القيم المختلفة، وتبني التغيير. كما تشجع الاستثمارات التمكينية بناء التحالفات من أجل اجتذاب الصفقات الاستثمارية وتوسيع نطاق الأنشطة لتحقيق الفرص.

موجز المناقشات التفاعلية

٤٨ - تناولت التعليقات تفاصيل الدراسة وطلبات المعلومات المتعلقة بالنتائج في مختلف البلدان. وكان أحد الأسئلة المطروحة متعلقا بتحديد المستثمرين حيث أُشير إلى أن الاستثمارات في الغابات هي استثمارات طويلة الأجل وأقل ربحا من غيرها. وقال السيد دانينغ إن المستثمرين ممولون دوليون يبحثون عن فرص للاستثمار أو مستثمرون في المنتجات أو مديرو صناديق استثمار أو بنوك. ويحتاج المستثمرون إلى بيانات كمية عن الفرص القائمة بحيث يمكن أن يخوضوا غمار العملية الاستثمارية وهم يمتلكون ما يتراوح بين ٦٠ و ٧٠ في المائة تقريبا من المعلومات عن الفرصة المتاحة. وردا على استفسار حول الفرق بين الحراجة المجتمعية والحراجة الخاضعة للرقابة المحلية، أشار المتكلم إلى أن الحراجة الخاضعة للرقابة المحلية هي في الواقع امتداد للحراجة المجتمعية يتم من خلاله إيجاد الفرص وتوسيع نطاق الخبرات للاستجابة للاحتياجات المحددة للشعوب الأصلية والأسر المالكة للغابات. وثمة مسألة أخرى طرحت هي حجم الاستثمار حيث إن الحد الأدنى بالنسبة لكبار المستثمرين (صناديق المعاشات التقاعدية، على سبيل المثال) يقدر بمئات الملايين من دولارات الولايات المتحدة. وردا على ذلك، قال السيد دانينغ إن هذه الأموال متاحة ولكن لا بد من توسيع حجم الأنشطة على نطاق كبير لاجتذاب تلك الموارد. ورأى الرئيس المشارك أن تلك المسألة بالغة الأهمية إذا أريد أن تتضافر جهود الحكومات وأصحاب الحقوق والمستثمرين. ودعا اقتراح آخر إلى استخدام خبرات التمويل المكتسبة من مبيعات السلع والخدمات المنبثقة عن الغابات المشتركة المملوكة للسلطات المحلية. وفيما يتعلق بإمكانية الحصول على الأرقام الخاصة بمعدلات العائد المحتملة والحقيقية، قال السيد دانينغ إن هذه هي الخطوة التالية للمبادرة حيث لا تتوفر هذه البيانات حاليا.

الفريق العامل الثاني: تحديد الإجراءات/الاستراتيجيات الدولية لتعبئة التمويل اللازم للغابات (الجزء ٢)

٤٩ - قدم السيد إيان غراي، من مرفق البيئة العالمية، عرضا بشأن حشد التمويل من أجل الغابات الوارد من مرفق البيئة العالمية. والمرفق يمول المشاريع الحرجية منذ إنشائه في

عام ١٩٩١، حيث بلغ مجموع تلك المشاريع أكثر من ٣٣٠ مشروعا في أكثر من ١٠٠ بلد بميزانية إجمالية قدرها ١,٧ بليون دولار. ويهدف التجديد الخامس لموارد مرفق البيئة العالمية إلى استثمار مبلغ بليون دولار إضافي في الغابات، مع الاعتراف الكامل بوظائفها المتعددة. وفي إطار آلية التمويل المنبثقة عن المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها/الإدارة المستدامة للغابات التي أنشئت في عام ٢٠١٠، دعم مرفقُ البيئة إرساء مخططات الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، وإنشاء الصناديق الاستئمانية على وجه الخصوص. ولم يُخصص حتى الآن سوى ٤٠ في المائة من مبلغ ٢٥٠ مليون دولار اعتمد كحوافز للمشروعات الحرجية. واستنادا إلى الخبرة المكتسبة، هناك حاجة إلى إدارة الغابات باستغلال وظائفها المتعددة، وفي ضوء ارتباط العديد من المنتجات والخدمات الحرجية بعضها ببعض والحاجة إلى اتباع نهج على مستوى المعالم الطبيعية والاعتراف بأهمية تغليب المنافع الطويلة الأجل على المكاسب القصيرة الأجل.

موجز المناقشات التفاعلية

٥٠ - افتتح الرئيس المشارك باب المناقشة للراغبين في طرح الأسئلة من الخبراء. وكان ثمة اهتمام بمعرفة حالة الإدارة المستدامة للغابات بوصفها أحد محاور التركيز في مرفق البيئة العالمية. وأوضح المتكلم أنه ليس هناك ما يلزم مرفق البيئة العالمية بأن يقصر عمله على الاتفاقيات، والإدارة المستدامة للغابات تعتبر في الوقت الراهن محوراً يكاد يكون قائما بذاته من محاور التركيز. وأضاف أيضا أن الأعمال التي يتم الاضطلاع بها في مجال الإدارة المستدامة للغابات/خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها ما زالت في طور الاختبار ولكن قد ينظر، عند التجديد السادس لموارد المرفق، في إمكانية جعلها أعمالا دائمة. وكانت هناك أيضا أسئلة متعلقة بأنواع الغابات التي يشملها مرفق البيئة العالمية، وطُلب تقديم إيضاحات بشأن ترتيبات التمويل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وبشأن الخبرات في مجال الصناديق الوطنية أو في مجال التنوع البيولوجي التي يمكن الاستفادة بها في قطاع الغابات. ورد المتكلم قائلا إن أعمال الإدارة المستدامة للغابات التي تضطلع بها رابطة آسيا والمحيط الهادئ لمؤسسات البحوث الحرجية تركز إلى حد بعيد على الغابات المدارية؛ وعلى سبيل المثال، فإن المشاريع التي اضطلعت بها الرابطة في منطقة ميكونغ تغطي طائفة واسعة من الأنشطة بما في ذلك الحراجة. وقد أطلقت ماليزيا وإندونيسيا وبروني دار السلام مشاريع في مجال التنوع البيولوجي، بما في ذلك المسائل البيئية العابرة للحدود. وتقدم رابطة أمم جنوب شرق آسيا في كوريا المساعدة في مجال التدريب والتثقيف بشأن الغابات كما تقدم رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الصين المساعدة في مجال التدريب. وأعرب السيد غراي عن

ترحيبه بأن تتعاون الدول الأعضاء على إعداد مقترح يربط تمويل عمليتي التخفيف من حدة الآثار البيئية والتكيف بتمويل المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وقال أيضا إن هناك بعض الصناديق الاستئمانية الوطنية التي يمكن الاستفادة منها، على الصعد دون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية، من أجل الإدارة المستدامة للغابات. وذكر أحد الخبراء أنه كان هناك طلب بمضاعفة تمويل التنوع البيولوجي من خلال اتفاقية التنوع البيولوجي وأن على مرفق البيئة العالمية أن يمتنع عن خفض الميزانيات المرصودة لقطاع الغابات. وهو يرى أن استثمار المرفق في الإدارة المستدامة للغابات قد لاقى قبولا حسنا لدى الجهات المانحة؛ فهو آلية تتيح عائدات جيدة على الاستثمار في ظل الاتفاقيات الثلاث. وتزمع البلدان المؤهلة تقديم مقترحاتها متضمنة عنصرا يتعلق بالغابات. وشدد خبير آخر على ضرورة بذل المزيد من الجهود لاتخاذ إجراءات بشأن التكيف تركز على الدول الجزرية الصغيرة النامية، واستفسر عن الآليات المتاحة بخلاف الآليات الوطنية لاتخاذ إجراءات التكيف الخاصة بالإدارة المستدامة للغابات. وقال السيد غراي إن صندوق التكيف التابع لمرفق البيئة العالمية مفتوح ومتاح للبلدان المؤهلة، وسلط الضوء على أن التمويل الممنوح من مرفق البيئة العالمية هو عملية تقوم على الاحتياجات القطرية.

الفريق العامل الثاني: تحديد الإجراءات/الاستراتيجيات الدولية لتعبئة التمويل اللازم للغابات (الجزء ٣)

٥١ - قدم السيد توكا كاسترن، من البنك الدولي، تقريرا عن الزيادة الحادة التي استفاد منها البنك الدولي منذ عام ٢٠٠٨، ومجموعة الشركاء الذين تستعين بهم المنظمة فيما تقوم به من أنشطة في مجال الإدارة المستدامة للغابات. وذكر أن البنك التزم منذ عام ٢٠٠٢ بتخصيص ٢,٨ بليون دولار للغابات في شكل استثمارات ولديه حاليا حافظة من العمليات تضم ٥٧ عملية منها ٥٠ عملية وطنية (ينفذ أوسعها نطاقا في الصين بمبلغ ٩٥ مليون دولار) و ٧ عمليات إقليمية. ويتولد عن تلك الاستثمارات ما يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مليون دولار كل سنة. ويشارك البنك بنشاط أيضا في المبادرة المعززة، ولا سيما من خلال صندوق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات وبرنامج الاستثمار في الغابات. وتوجه نسبة ٨٠ في المائة من الإقراض إلى بلدان متوسطة الدخل. وبخلاف صندوق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات (٤٤٧ مليون دولار) وبرنامج الاستثمار في الغابات (٦٠٢ مليون دولار)، أنشأ البنك الدولي أيضا صناديق إضافية منها صندوق الشراكة المعنية بالنُظم الإيكولوجية الحرجة (٢١٦ مليون دولار) وصندوق الكربون البيولوجي (٩٠ مليون دولار) وصندوق الاستثمار التابع للمبادرة المعززة في غيانا (١٣٥ مليون دولار)

والصندوق الاستئماني للحد من انبعاث كربون الغابات بإندونيسيا (٧ ملايين دولار) علاوة على برنامج الغابات وإنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات وحوكمتها (٢٢ مليون دولار). وتعتمد المنظمة على استراتيجيات المساعدة القطرية في توجيه أنشطتها على الصعيد الوطني، ولكنها تقوم أيضا بتصميم البرامج وفقا لمسارات مواضيعية (مع برنامج الاستثمار في الغابات مثلا). فمعادلة التمويل المتعلق بالغابات هي حاصل جمع الأموال والأولويات. وتتمثل سبل المضي قدما في المقام الأول في زيادة الصناديق المواضيعية من قبيل برنامج الاستثمار في الغابات وصندوق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، وتكثيف النُهُج القائمة على المعالم الطبيعية (سبل كسب الرزق في المناطق الريفية، والمقايضات، والتكيف). وتشمل الأولويات الناشئة تعزيز نظم الإدارة المستدامة للغابات والنظم المؤسسية (ولا سيما الاستثمارات الخاصة، وأسواق الخدمات البيئية، والإصلاح والحوكمة على صعيدي السياسات والمؤسسات).

موجز المناقشات التفاعلية

٥٢ - فيما يتعلق بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات، قال ممثل البنك الدولي إن النهج القائم على المعالم الطبيعية يتزايد الاعتراف به في البنك الدولي إلا أنه نهج يصعب تطبيقه لأن نظراء المنظمة شديدو التخصص وسيكون من الضروري معالجة ذلك على المستوى القطري من جانب الشراكة التعاونية في مجال الغابات. وفيما يتعلق باتباع نهج شامل بشأن تمويل الغابات ودور البنك بوصفه وكيلا، قال السيد كاسترن إن البنك يوفر تمويلا إنمائيا يخصص بعضه للغابات. ويتوقف مقدار التمويل الذي يخصص للغابات على البلدان المستفيدة. وقد حالف البنك النجاح في الماضي كمركز لتمويل الغابات، ولكن عمله سيتوقف على طبيعة الترتيبات. وردا على استفسار من خبير سأل عما يقصده البنك بتعزيز المؤسسات، أجاب ممثل البنك الدولي بأن البلدان نفسها عليها أن تحدد ذلك، ويتوقف الأمر في الواقع على البلد نفسه. وفيما يتصل بأنواع الغابات التي تستفيد من التمويل، قال إن البنك قد أقر بأنه ينبغي أن يوسع نطاق عمله في المسائل المتعلقة بالغابات الجافة. وقد انصب تركيز البنك في الماضي على البلدان ذات الغطاء الحرجي المرتفع، بيد أن الغابات الجافة تقوم هي أيضا بدور هائل في توفير سبل كسب العيش والحد من الفقر. ويتعاون البنك مع المركز العالمي للزراعة الحراجية بشأن نظم الزراعة الحرجية لمعالجة تنوع القضايا المتعلقة بالغابات على مستوى المعالم الطبيعية. وأشار ممثل البنك الدولي إلى برنامج الاستثمار في الغابات بوصفه قصة نجاح باعتبار البرنامج وسيطا يعمل كحلقة وصل كانت مفقودة بين الجهة المانحة والجهة المستفيدة. وأوضح أيضا أن مشاريع قطع الأشجار المراعية للاستدامة التي تنفذ في امتيازات الغابات

الطبيعية الكبرى هي استثمارات يقوم بها القطاع الخاص وتغطيها المؤسسة المالية الدولية. وتمثل الامتيازات نوعا واحدا من أنواع عدة لإدارة الأراضي، ولكن البنك ليس له سياسة محددة في هذا الصدد. وأوضح الممثل للخبراء أنه جار إعداد التقريرين المعنونين ''استعراض الضمانات المتعلقة بالغابات'' و ''تقييم لأداء البنك الدولي في العقد الماضي''. ويتعلق استعراض الضمانات بتحديث الضمانات للتأكد من أنها توفر الاستفادة القصوى للبنك الدولي وعملائه، أما التقييم فسيستعرض استراتيجية الغابات منذ عام ٢٠٠٢ وتنفيذها وقد أكد السيد كاسترن أنه سيتم التشاور مع الشراكة التعاونية في مجال الغابات في هذا الصدد. وردا على سؤال بشأن أهمية نظم التصديق بالنسبة لاستثمارات القطاع الخاص، أجاب بأنها أدوات واعدة ومفيدة للغاية ولكنها لا تؤثر إلا في ١٠ في المائة من الغابات وهي بالتالي بمثابة منتج مخصص ولا تمثل حلا شاملا. وأبرز أن البنك الدولي يمكن أن يجتذب الاستثمارات بأن يجعل المؤسسات المعنية بالغابات خاضعة للمساءلة وشفافة. وأشار خبير إلى أن هناك بالفعل آليات تمويل تقوم بتمويل أعمال شاملة لعدة قطاعات في مجالات من قبيل الزراعة وإدارة الغابات، والحراجة المجتمعية. وطلب الخبير المزيد من البيانات عن الآثار الشاملة لعدة قطاعات على إزالة الغابات، وأوضح أن برنامج الغابات يتولى توفير البيانات المتعلقة بهذه المسائل. وقال الممثل إن زيادة استثمارات القطاع الخاص تشكل تحديا وإنه من الضروري زيادة المعرفة والاعتراف بالقيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالغابات. وردا على سؤال بشأن موقف البنك الدولي من إنشاء صندوق عالمي للغابات، قال إنه أيا كان الترتيب المنبثق عن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، فسيستمر البنك الدولي في المشاركة في العمل حتى يحقق إسهامه. فرغم أن قطاع الغابات لا يتلقى سوى ١ في المائة من التمويل الذي يوفره البنك الدولي، لا يزال البنك أكبر الجهات المانحة.

دال – التوصيات الختامية للرئيسين المشاركين

٥٣ – دعا القرار المعني بوسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات الذي اتخذ في الدورة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات إلى تعبئة الموارد المالية من جميع المصادر لدعم تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، وتحقيق الأهداف العالمية بشأن الغابات وتنفيذ الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات، بجملة أمور منها تعزيز وتحسين فرص الحصول على الأموال وإنشاء صندوق تبرعات عالمي للغابات، مع مراعاة نتائج استعراض المنتدى لأداء العملية التيسيرية وآراء الدول الأعضاء واستعراض أدوات وعمليات التمويل ذات الصلة بالإدارة المستدامة للغابات.

٥٤ - واستناداً إلى المساهمات التي أُعدت أثناء فترة ما بين الدورات والعروض التي قدمها الخبراء وإلى حلقات النقاش والكلمات الرئيسية والتبادل الموسع للآراء والخبرات فيما بين المشاركين في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص، يعرض الرئيسان المشاركان الخيارات التالية لتقديم توصيات، لكي ينظر فيها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته العاشرة.

خيارات لتقديم توصيات بشأن تمويل الغابات أعدها الرئيسان المشاركان للاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص

٥٥ - تعكس هذه الخيارات لتقديم توصيات المداولاتِ التي جرت أثناء الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص المعني بتمويل الغابات. ويشير الرئيسان المشاركان إلى أنه في حين تقاربت الآراء بشأن العديد من المسائل، فثمة مسائل أخرى قدم الخبراء بشأنها وجهات نظر مختلفة. وهما يأخذان في الحسبان أيضاً المساهمات التي أُعدت بشأن تمويل الغابات أثناء الفترة الفاصلة بين دورات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وفي هذا السياق، يقترح الرئيسان المشاركان للاجتماع الثاني لفريق الخبراء الخيارات التالية لتقديم توصيات بشأن تمويل الغابات لكي ينظر فيها المنتدى في دورته العاشرة ويتخذ قراراً بشأنها.

٥٦ - وقد يرغب المنتدى في دعوة الحكومات والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات وسائر أصحاب المصلحة إلى ما يلي:

الحوكمة الرشيدة

(أ) تهيئة ظروف تمكينية، وخاصة مؤسسات فعّالة على جميع المستويات، وأطر قانونية، ومشاركة سياسية لاجتذاب التمويل للغابات من جميع المصادر والحد من مخاطر الاستثمار؛

(ب) تعزيز الحيازة الآمنة للأراضي وحقوق حيازة الموارد في سياق قوانين استخدام الأراضي والميراث، تحسين إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات، ودعوة منظمة الأغذية والزراعة إلى مواصلة العمل على وضع مبادئ توجيهية طوعية بشأن حيازة الأراضي؛

(ج) تعزيز آليات التنسيق بين الجهات المانحة على الصعيد القطري في قطاع الغابات وكفالة ربطها بالخطط الإنمائية الوطنية والبرامج الوطنية للغابات والسياسات القطاعية الأخرى؛

(د) تعزيز استراتيجيات الاتصال التي تهدف إلى تحسين فهم الجمهور لأهمية الغابات؛

إشراك جميع أصحاب المصلحة وبناء الشراكات

(هـ) تقديم الدعم إلى عمليات من قبيل شبكة الغابات النموذجية الدولية، تقيم شراكاتٍ وتشجع على الحوار وتعزز قدرات أصحاب المصلحة المعنيين بقطاع الغابات، ولا سيما لدى النساء والشباب، على جميع المستويات، وبالخصوص على المستوى المحلي؛

(و) دعوة المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات والجهات المانحة إلى دعم أصحاب المصلحة المحليين في قطاع الغابات وصغار الملاك من أجل إقامة التعاونيات ومنظمات المنتجين الحرجيين والجماعات المماثلة للتوسع في إتاحة ممارسات الإقراض الجماعي بغية تحسين إمكانية الحصول على التمويل من أجل الغابات؛

(ز) وضع وتنفيذ برامج لتوعية واضعي السياسات بالقِيَم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات؛

التعاون الشامل لعدة قطاعات

(ح) تعزيز تبادل المعارف لتحسين التفاهم المتبادل والتواصل بين قطاع الغابات والقطاعات الأخرى والنظم المالية المؤسسية، من أجل المساعدة على حشد التمويل من أجل الغابات من القطاعات الأخرى ومن بينها على سبيل المثال مستجمعات المياه والمراعي، والطاقة، والزراعة، والقطاع السياحي على الصعيد الوطني؛

(ط) تعزيز التعاون الشامل لعدة قطاعات ومؤسسات على الصعيد الوطني، عن طريق الأطر السياساتية مثل البرامج الوطنية للغابات أو ما يعادلها من أجل اجتذاب المزيد من الموارد من أجل الغابات بوسائل منها الاقتداء بتجارب مرفق الغابات والمزارع التابع لمنظمة الأغذية والزراعة وسلفه المعروف باسم مرفق برامج الحراجة الوطنية، فيما يتعلق منها بتعزيز ذلك النوع من التعاون على الصعيدين المحلي والمجتمعي؛

(ي) إدماج الغابات في المجالات ذات الأولوية في الخطط الإنمائية الوطنية، وتحديد قيمة المنتجات والخدمات الحرجية في الميزانيات والحسابات الوطنية بوضع المؤشرات وجمع البيانات، وتحديد القيم النقدية وغير النقدية للغابات؛

(ك) تشجيع البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية على تعزيز التعاون الشامل لعدة قطاعات وإدماج برامج الإدارة المستدامة للغابات في أعمالها ذات الصلة؛

بناء القدرات

(ل) وضع استراتيجيات لتلبية الاحتياجات إلى تنمية قدرات البلدان ولا سيما البلدان النامية، فيما يتعلق بالخصوص بالحصول على التمويل، بما في ذلك أنشطة الرصد وإنفاذ القانون؛ والحصول على الأموال، وإدارة البيانات وتطويرها، وتنمية الشراكات؛

(م) تشجيع المؤسسات المالية على وضع الأدوات المناسبة لإقراض ملاك الغابات والمجتمعات المحلية المرتبطة بها؛

(ن) تأمين التمويل الكافي للبحث والتعليم والتدريب؛

الأسواق الرسمية/غير الرسمية والقطاع الخاص

(س) تعزيز الاستعانة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص حيثما أمكن للتمويل والاستثمار من القطاع العام أن يخففا من المخاطر التي قد يتعرض لها الاستثمار الخاص، وكفالة أن يُستخدم رأس المال الخاص على نحو مسؤول اجتماعياً وبيئياً؛

(ع) تهيئة بيئة سياساتية تشجع على استثمارات القطاع الخاص لإنشاء أسواق تستقطب السلع والخدمات الحرجية غير السوقية؛

(ف) مساعدة القطاع الخاص على تحديد الثغرات والعقبات التي يواجهها تمويل الغابات والفرص المتاحة له لضمان تحديد القطاع الخاص لأهداف الاستثمار على النحو الواجب؛

(ص) الاعتراف و/أو إضفاء الطابع الرسمي على الأسواق غير الرسمية للتجارة في المنتجات الحرجية على الصعيد المحلي، حيثما ينطبق ذلك، باعتبارها مصدراً رئيسياً للتمويل؛

(ق) استكشاف فرص التمويل الرسمي وغير الرسمي، مثل التمويل البالغ الصغر والتحويلات المالية، وهو تمويل يمكن توجيهه عن طريق منظمات ملاك الغابات والتعاونيات ومجموعات المنتجين، مع التسليم بطبيعة القطاع الخاص الواسعة والمتنوعة؛

خيارات تمويل الغابات على الصعيد الوطني

(ر) تعزيز حشد التمويل للغابات، لا سيما من خلال البرامج الوطنية للغابات، بالجمع بين نهج تمويلية مختلفة منها إنشاء صناديق وطنية للغابات، وتحديد فرص أخرى للتمويل على الصعيد الوطني؛

(ش) إنشاء وتعزيز وتنفيذ استراتيجيات تمويل للغابات تركز على تحسين الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية للإدارة المستدامة للغابات باعتبارها نهجاً شاملاً لعدة قطاعات مراعيا للمعالم الطبيعية على المستوى الوطني؛

(ت) وضع استراتيجيات وطنية لتمويل الغابات، أو استراتيجيات معادلة، تحشد تمويل الغابات من جميع المصادر بطريقة تشاركية، مع مراعاة أوجه الترابط بين الغابات ومختلف المسائل بما في ذلك القضاء على الفقر، والأمن الغذائي، وتغير المناخ، والزراعة، والتنمية الريفية، والطاقة، والنقل، والتعدين، والسياحة؛

(ث) التشجيع على وضع البلدان لاستراتيجيات وطنية لتمويل الغابات أو لاستراتيجيات معادلة؛

التغلب على نقص البيانات وسد الثغرات المتعلقة بالبيانات الجغرافية والمواضيعية في مجال الإدارة المستدامة للغابات

(خ) التركيز على سد الثغرات في تمويل الغابات، وتخصيص الموارد الكافية وبذل الجهود المتسقة لسد تلك الثغرات على كافة المستويات؛

(ذ) دعم برنامج لتطوير بيانات تمويل الغابات على الصعيد الوطني بالتعاون مع الحكومات، والعمليات الإقليمية، والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات، والقطاعات الأخرى، ومصارف التنمية؛

(ض) جعل إدارة المعارف الخاصة بتمويل الغابات وتوفير التنمية الاقتصادية للغابات، وتمويل الغابات والبيانات عن عائدات الاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات، عملية مستمرة وليس مؤقتة مع ما يرتبط بذلك من التزام بالتمويل، والاستفادة أيضاً من عمليات جمع البيانات في مؤسسات أخرى؛

(ظ) دعم الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات من أجل تعزيز آليات الشراكة القائمة لجمع البيانات والوصول إليها وسد الثغرات في البيانات المتعلقة بتمويل الغابات وتحسين إتاحة البيانات بشكل منتظم ومنسق ومتماسك، وذلك لتوفير بيانات متسقة ودقيقة بشأن التنمية الاقتصادية للغابات وتمويلها في جميع القطاعات؛ ودعوة الجهات المانحة إلى توفير الموارد إلى أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات للاضطلاع بهذه المسؤولية؛

(غ) استخدام الأُطر القائمة لجمع البيانات المعمول بها في المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات بما في ذلك دليل الشراكة التعاونية في مجال الغابات

ونموذج الإبلاغ الجديد الذي صاغه منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات لجمع البيانات، ولا سيما في المجالات التي توجد فيها ثغرات في البيانات مثل المعلومات القابلة للقياس كمياً والمركزة نوعياً على تمويل الغابات الشامل لعدة قطاعات؛

(أ أ) الطلب من أمانة المنتدى تجميع كل النتائج والتوصيات الواردة في المساهمات التي أُعدت أثناء فترة ما بين الدورات بشأن تمويل الغابات، بما في ذلك ما يتصل منها بثغرات البيانات والثغرات الجغرافية والمواضيعية، وتقديمها إلى الدول الأعضاء في المنتدى؛

(ب ب) تشجيع منظمة الأغذية والزراعة على مواصلة تطوير عملها المتعلق بالتمويل العام الوطني للإدارة المستدامة للغابات في إطار الإعداد للتقديرات المقبلة لمنظمة الأغذية والزراعة عن الموارد الحرجية في العالم؛

(ج ج) دعوة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى استعراض تعاريفها المتعلقة بالغابات بغية إنشاء فئات جديدة من البيانات تعكس طابع تمويل الغابات الشامل لعدة قطاعات؛

تمويل تنفيذ الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات (صك الغابات)

(د د) دعوة المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات إلى تعميم تنفيذ صك الغابات في برنامج عمل مختلف الآليات والمنظمات والمبادرات التمويلية المتصلة بالغابات؛

(هـ هـ) دعوة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى وضع أداة مماثلة لأداة ”مؤشر ريو“ لتتبع وقياس التمويل اللازم لتنفيذ صك الغابات وأهدافه العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات؛

المساعدة الإنمائية الرسمية

(و و) التأكيد على أن تمويل الغابات هو مسؤولية وطنية في المقام الأول يجب أن تصبح قائمة بذاتها في الأجل الطويل، وعلى أن المساعدة الدولية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، لها دور حفاز هام في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات في العديد من البلدان؛

(ز ز) إيلاء الأولوية للغابات وللنُهج الشاملة لعدة قطاعات أو النُهج المواضيعية لتعزيز مساهمة الغابات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

(ح ح) معالجة تجزؤ آليات التمويل المتعلقة بالغابات؛

التعاون الإقليمي

(ط ط) تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي بشأن التنمية الاقتصادية للغابات وتمويلها، بما في ذلك وضع مقترحات للجهات المانحة للتمويل؛ ولاستكشاف فرص التمويل والتنمية الاقتصادية مع القطاع الخاص؛ وتبادل التجارب والمعارف والخبرات ذات الصلة؛

(ي ي) إقامة شراكات بين الهيئات والشبكات الاقتصادية الإقليمية، وبين مصارف التنمية الإقليمية مثل مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي؛

تعزيز الآليات المتعددة الأطراف القائمة لتمويل الغابات وتحسين سُبل الوصول إلى مواردها

(ك ك) الاتفاق على تعزيز الآليات القائمة للتمويل المتعلق بالغابات عن طريق تحسين فرص الحصول على الموارد والكفاءة في استخدامها، وكذلك حشد موارد جديدة وإضافية لتلبية احتياجات الإدارة المستدامة للغابات التي لم تلب بعد ومعالجة الثغرات التي لم تعالج بعد، وفي هذا الصدد دعوة تلك الآليات إلى ما يلي:

'١' تعديل معايير تمويل القطاع العام وزيادة تبسيط عمليات التمويل الدولي وإجراءاته لتيسير الوصول إلى الأموال؛

'٢' تعزيز أوجه التآزر بين البرامج التابعة لهذه الآليات لتلبية الاحتياجات وسد الثغرات في التمويل لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات؛

'٣' تخصيص موارد مالية خاصة ووضع برامج محددة لسد الثغرات المواضيعية المتعلقة بتمويل الغابات، ولمعالجة جميع العناصر المواضيعية السبعة للإدارة المستدامة للغابات الواردة في صك الغابات، وذلك من أجل تحقيق الإمكانات الكاملة للغابات؛

'٤' توفير التمويل لدعم إعداد التقارير الوطنية التي تقدمها البلدان النامية إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بشأن تنفيذ صك الغابات، عن طريق تخصيص أموال جديدة وإضافية إلى الآليات القائمة للتمويل المتعلق بالغابات بما فيها مرفق البيئة العالمية؛

'٥' مواصلة مساعدة البلدان على إجراء عمليات حصر الغابات وتقييمها للبرهنة على إسهام الغابات في التنمية الاقتصادية وتوفير المنتجات والخدمات البيئية والاجتماعية؛

'٦' دعم البلدان في تحديد القيم غير النقدية للمنتجات والخدمات الحرجية وتقييمها؛

'٧' مساعدة البلدان على مواجهة تحديات التمويل عن طريق بناء القدرات على الحصول على التمويل، وتنفيذ استراتيجيات مرنة ومطوّعة تجمع بين التمويل العام والخاص والدولي؛

(ل ل) دعوة مرفق البيئة العالمية إلى ما يلي:

'١' استعراض برنامجه للحوافز المنفذ في إطار الإدارة المستدامة للغابات – المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها علاوة على عناصر أخرى من حافظة الغابات التابعة للمرفق، والنظر بناءً على هذا الاستعراض في تعزيز برنامج الإدارة المستدامة للغابات – المبادرة المعززة و/أو إنشاء مجال تركيز جديد محوره الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات أثناء التجديد المقبل لموارد مرفق البيئة العالمية؛

'٢' معالجة الثغرات الجغرافية في مجال تمويل الغابات بإيلاء اعتبار خاص لغابات الأراضي الجافة والاحتياجات الخاصة للبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي الكثيف والاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً؛

(م م) دعوة الجهات المانحة لتوفير الموارد للعملية التيسيرية من أجل الاضطلاع بالمهام التالية، بالتعاون مع أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات:

'١' وضع نماذج لاستراتيجيات وطنية وأخرى إقليمية لتمويل الغابات، بالتعاون مع البلدان والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات، تستفيد منها البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي الكثيف وأفريقيا وأقل البلدان نمواً، ومساعدة هذه البلدان على تطوير المشاريع ذات الصلة؛

'٢' تقديم مقترحات لتحسين التنسيق والتعاون بين آليات التمويل المتعلقة بالغابات تُعرض في الدورة الحادية عشرة للمنتدى، بهدف تيسير حصول البلدان على الأموال؛

'٣' سد الثغرات في التنمية الاقتصادية والحرجية التي يمكن أن يكون لها أثر سلبي أو إيجابي على تمويل الغابات؛

الصناديق الجديدة والناشئة

(ن ن) تحيّن الفرص لتعبئة التمويلات الجديدة لفائدة الغابات عن طريق الصناديق والاستراتيجيات والبرامج في مختلف المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات، وسائر المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة؛

(س س) دعوة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومصارف وبرامج التنمية الإقليمية إلى إدماج تمويل أنشطة الإدارة المستدامة للغابات في الصناديق والبرامج التنفيذية ذات الصلة، بما فيها الصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف التابع للاتفاقية الإطارية، والبرامج المماثلة لاتفاقية مكافحة التصحر؛

(ع ع) مواصلة دعوة الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى إدماج تمويل الإدارة المستدامة للغابات في استراتيجياتها وبرامجها ذات الصلة، بما في ذلك استراتيجيتها لحشد الموارد؛

خيارات أخرى لتمويل الغابات

(ف ف) مواصلة النظر في إنشاء صندوق تبرعات عالمي لتعزيز تحقيق البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للإدارة المستدامة للغابات؛

(ص ص) النظر في خيارات أخرى لحشد تمويل جديد وإضافي للغابات، بما في ذلك إطار شامل للتنسيق بين الآليات القائمة المتعلقة بتمويل الغابات، ومؤسسات ''السمسرة'' أو المؤسسات الوسيطة على مختلف المستويات من أجل تحسين إمكانية حصول البلدان على تمويل للغابات؛

تعميم مراعاة الغابات في عمليات صنع القرار المتعلقة بالتنمية

(ق ق) تعزيز تقييم النطاق الكامل لقيم الغابات بما في ذلك عن طريق المحاسبة المتعلقة بالموارد الطبيعية؛

(ر ر) إدماج القيم الأوسع نطاقاً للغابات في التخطيط الإنمائي، وصنع القرار، والاستثمارات؛

الغابات/خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥/أهداف التنمية المستدامة

(ش ش) دعوة البلدان عن طريق ممثليها المعنيين، إلى إدراج الغابات في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي أهداف التنمية المستدامة؛

(ت ت) النظر في الكيفية التي يمكن وفقها إدماج الإدارة المستدامة للغابات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ووضع أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة أن الغابات تؤدي دوراً حيوياً في القضاء على الفقر وتحسين سُبل كسب العيش.